



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص. ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

كيف نحمي سورية؟

بيّثت كل يومٍ إضافي في المعركة الجارية، ما أكدته قاسيون مراراً من أنها ليست معركة غزة وحدها، ولا حتى معركة فلسطين وحدها أو لبنان، بل هي معركة المنطقة كلها، وجزء من معركة عالمية كبرى، وأن الطرف الأساسي المعادي فيها هو واشنطن. وأن النار المشتعلة في فلسطين وفي لبنان، هدفها الأكبر هو إشعال المنطقة بأسرها انطلاقاً من تفجير تناقضاتها الداخلية.

بهذا المعنى، فنحن في سورية لسنا بمنأى عن هذه الحرب بأي حالٍ من الأحوال، ليس فقط عبر الاعتداءات الصهيونية المتكررة على أراضينا، بل وأيضاً عبر مختلف الاحتمالات الخطرة التي يجري التحضير لها بشكلٍ حثيث.

التصريحات المفاجئة التي أطلقها اردوغان مؤخراً، محذراً من اجتياح «إسرائيلي» باتجاه دمشق، لم تأت من فراغ، ونترك للأيام أن تثبت مدى دقتها، وكذلك تصريحاته التي طلب فيها عملياً تعاوناً روسياً إيرانياً لصد الاحتمالات الخطرة، وكان سابقاً قد عبر عن أن تركيا نفسها مستهدفة من «الإسرائيلي».

السيناريوهات الأكثر قرباً للواقع في هذا الإطار، هي العمل الملحوظ والواضح على إعادة إشعال جبهات متعددة في أنحاء مختلفة من سورية، بالاستناد إلى النصرة وأشباهاها، وربما إلى آخرين، ضمن إطار الفوضى الهيجينة الشاملة الأمريكية.

هذه التطورات، ورغم ما تحمله من مخاطر، إلا أنها وفي الوقت نفسه تفتح الباب أمام فرصٍ كبرى للدفاع عن سورية، ولاستعادة وحدتها ووحدة شعبها؛ أولاً: عبر القطع نهائياً مع أي أوامٍ تتعلق بصفقات من فوق أو تحت الطاولة مع الغرب، عبر «خطوة مقابل خطوة» أو ما شابهها. ثانياً: عبر الذهاب نحو الحل السياسي وفق 2254 بالتوازي مع التسوية السورية التركية، التي من شأنها - إضافة لجملة الفوائد والضرورات التي سبق أن أشرنا إليها في افتتاحيات متعددة من قاسيون - أن تنتزع فتيل تفجير جديد يجري التحضير له بشكلٍ حثيث وواضح، تفجير من شأنه، إضافة إلى خلخلة الوضع بشكلٍ كبير مجدداً، وتعقيد الطريق نحو استعادة وحدة سورية، من شأنه أيضاً أن يسفك دماء سورية جديدة، وأن يفاقم المأساة والجرح الذي لم يندمل بعد.

إن التكوّن العملي لمنظومة دولية وإقليمية جديدة في مواجهة الأمريكي والصهيوني، باتت المخرج الأساسي من مسلسل التفجيت والتخريب، ونواة هذه المنظومة بالنسبة لمنطقتنا هو ثلاثي أستانا، ومعه دول عربية أساسية مهددة هي الأخرى بالقدر نفسه بعمليات التخريب والتفتيت...

حول هذه الغاية، ينبغي أن يتجمع الوطنيون السوريون، سواء ممن يحسبون أنفسهم معارضة أو موالة أو أصحاب رأي ثالث؛ لأن ما هو موضوع على الطاولة الآن هو مستقبل سورية نفسها، ومستقبل المنطقة بأسرها... التوازن الدولي الجديد في صالحنا، وإمكانات الانتصار أكبر بكثير من إمكانيات الهزيمة، ولكن الشرط اللازم للانتصار، هو توفر العامل الذاتي لتحقيقه، وهذا يتمثل أولاً بالقوى الوطنية المنظمة القادرة على الدفع باتجاه الحل، بشكلٍ فوري، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة في الاستقرار في منطقتنا وفي العالم.



لا «محرمات» بعد اليوم: سنصفي صناعات الحكومة ونكافح «الأيديولوجيا السلبية الجامدة»!

[12]

شؤون عربية ودولية



عن «كأس السم» الذي تقدمه لنا
ماكينة الدعاية السياسية!

17

ملف «سورية 2024»



سلق الضفدع «الإسرائيلي»

06

شؤون محلية



قطاع الإنتاج العام يحتضر
برعاية رسمية!

05

شؤون عمالية



موقف الدستور
من ربط الأجور بالإنتاج

02

موقف الدستور من ربط الأجور بالإنتاج



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



«فوق الموتة عصّة قبر» حال العمال السوريين

تعرّض العمال السوريون منذ بداية الأزمة إلى كوارث حقيقية مست كيانهم وجعلتهم يهيمنون على وجوههم في أركان الأرض، يبحثون فيها عن مأوى لهم ومكان للعمل، من أجل أن يستمروا بحياتهم وعائلاتهم معهم بعد أن تهددت تلك الحياة بكل أشكال التهديد، والتي أقلها تأمين ما يحتاجونه بحده الأدنى الذي كان يؤمن معهم بصعوبة بالغة وتزداد الصعوبة الآن أكثر.

في البلاد التي هاجر إليها العمال بحثاً عن عمل يقبهم مرارة الجوع الحقيقي تعرضوا للكثير من الضغوط النفسية والمعيشية، حيث ينظر إليهم كغرباء أتوا ليقتسموا اللقمة مع عمال تلك البلاد. والأخبار التي تأتي من تلك المناطق التي لجأ إليها العمال السوريون بحثاً عن أمان ولقمة يسندون بها رمقهم ورمق عائلاتهم الذين اقتسموا معهم مرارة اللذ والإهانة والعوز الشديد - تلك الأخبار توضح الصورة حول معاناتهم، بسبب الاستغلال لجهودهم ولا سيما التمييز ضدّهم بأجور أقل من الأجور التي يحصل عليها عمال تلك المناطق. وبالرغم من هذا الوضع المأساوي يقبل العامل السوري بما قسم له من أجور، لأنّ الخيارات أمامه معدومة، ولا حول له ولا قوة، ولا سند له يساعده على حماية حقوقه ومنع استغلاله، بسبب ظروفه التي جعلته يقبل بكل ما كان يُعرض عليه وما كان يُعرض عليه هو القليل القليل.

الآن في ظروف الحرب الهمجية التي يشنها العدو الصهيوني على لبنان، وقصفه لمناطق واسعة كانت تضمّ العمال السوريين الذين يعملون في الأراضي الزراعية وفي أعمال البناء، ومعهم عائلاتهم بما فيها أطفالهم، تعرّض العمال من ضمن سكان تلك المناطق وخاصة الجنوبية منها إلى تدمير منازلهم، حيث استشهد العديد من العمال السوريين وعائلاتهم، بفعل القصف الوحشي الصهيوني. وهذا جعلهم يغادرون مرة أخرى منازلهم، ويعودون إلى الوطن يبحثون فيه عن مكان يلجؤون إليه، ومكان ليعملوا فيه، ليؤمنوا لقمة عيشهم. ولكنهم سيصدمون بواقع صعب وقاس حيث فرص العمل نادرة هذه الأيام والعاطلون عن العمل أكثر؛ أي أنّ جيش العاطلين عن العمل سيزداد كلما قدم السوريون من أماكن عملهم في لبنان خاصة وأن وسائل الرعاية والحماية المفترضة في مثل هذه الأحوال قليلة إن لم تكن معدومة وبهذا سترتد معاناتهم وجوعهم بعد أن خسروا سابقاً كل شيء والآن تعاد الكرة مرة أخرى وقد خسروا كل شيء.

أديب خالد

كلمة حق يراد بها باطل

ولو عدنا إلى الحديث الحكومي المتكرر عن ربط الأجور بالإنتاج وضرورة زيادته وإعادة تشغيل المعامل، نجد أنّ الحكومة لا تلتزم به على أرض الواقع، ولم تقدم خطة اقتصادية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الاقتصادي، كما أكد عليه الدستور في المادة الثالثة عشرة: «يقوم النشاط الاقتصادي على أساس تنمية النشاط الاقتصادي العام...». ولم تقدم الأموال والتسهيلات والدعم المطلوبة لذلك، وأغلب قراراتها الاقتصادية تعتمد على دعم الاستيراد وتأمين الأموال للمستوردين، وخصخصة القطاع العام وفتح منشآتنا الاقتصادية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وبشروط مجحفة، بعد أن هيأت الأرضية القانونية والتشريعية لذلك، ابتداء من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 وليس انتهاء بقانون التشاركية لعام 2015.

إذ، كل الكلام الحكومي عن ضرورة زيادة الإنتاج لزيادة الرواتب هو ذر للرماد في العيون وتهرب من المسؤوليات، والسياسات الاقتصادية الحكومية تتجه إلى مزيد من إفقار الطبقة العاملة، خاصة عندما تصدر الحكومة لنا بياناتها حول فاتورة الدعم المزعومة، والتي تذكرنا من خلالها بمكارتها تمهيداً لمزيد من رفع الأسعار لفتح شهية المستثمرين للإقبال على الاستثمار في منشآت القطاع العام. وطالما هذه سياسات الحكومة فإنها

تتحدث الحكومة دوماً عن ربط الأجور بالإنتاج، مع العلم أن الأجور يجب أن تتناسب مع الأسعار كما نصّ على ذلك الدستور السوري لعام 2012 في المادة الثالثة عشرة، حيث يقول نصّها: «تهدف السياسات الاقتصادية إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة». ولطالما عملت الحكومة على تجاهل الدستور، وخصوصاً في النصوص التي تهم الطبقة العاملة، واتباع سياسات اقتصادية مخالفة له وللمبادئ الاقتصادية التي نصّ عليها، والتي هي واضحة لا لبس فيها، عكس ما يروج أن الدستور لم يحدد هوية واضحة للاقتصاد الوطني؛ فالدستور نصّ على بعض الحقوق الأساسية للطبقة العاملة والتي من المفترض أن تلتزم الحكومة بها لأن نصوص الدستور تعتبر أسمى القوانين في الدولة.

النضالي المطلوب منهم، بسبب تبيّهم شعار «نحن والحكومة شركاء»، وجل ما يطلبوه وبشكل خجول من الحكومة، وبأحسن الأحوال، تحسين متممات الأجور والرواتب من حوافز ومكافآت لرفع مستوى معيشة العمال، وهذا بحد ذاته غير كاف ولا يسد رمق العمال، في ظل هذه الهوة الكبيرة بين الأجور والأسعار.

أين هي أدوات النقابات في الضغط على الحكومة

للاسف النقابات لا تملك أي شيء تقدمه للطبقة العاملة سوى بعض الخطابات الشعراوية المتخشبة، التي لا تسد رمق العمال دون أي تحرك جدي وفاعل للضغط على الحكومة ومطالبتها بتطبيق نصوص الدستور وقانون العمل، والضغط باتجاه تفعيل اللجنة الوطنية للأجور لتحسين مستوى معيشة العمال وإقرار حقهم بزيادة دورية للأجور والرواتب، خاصة مع الارتفاع المستمر بالأسعار.

إنّ الشعار الذي ترفعه النقابات «نحن والحكومة شركاء»، والذي رفع نتيجة لتطبيق المادة الثامنة من الدستور السابق، يعرقل أي تحرك جدي وتحد من قوة النقابات، ويفرغها من كل محتوى نضالي ويحوّلها إلى مجرد أداة لكبت الطبقة العاملة ومنعها من التحرك المستقل للمطالبة بحقوقها، وتبقيها في أحسن الأحوال مجرد جمعيات خيرية تقدم بعض الهدايا للطبقة العاملة، وترفع أسمى آيات الشكر للحكومة على سياساتها في إفقار الطبقة العاملة.

لن تحسّن الوضع بل ستسير به نحو الأسوأ، ولا بد من استخدام وسائل الضغط الدستورية للوصول إلى سياسات اقتصادية تلتزم بمبادئ الدستور الاقتصادية.

عمال القطاع الخاص

حتى نقابات العمال، ومن ورائها الحكومة، تمنع العمال في القطاع الخاص من المطالبة بحقوقهم عبر الطرق القانونية والدستورية المشروعة، تحت حجج واهية هدفها الوحيد التماهي مع سياسة الحكومة الاقتصادية في دعم أرباب العمل على حساب العمال. ولا تلعب تلك المنظمات سوى دور الوسيط بين العمال وأرباب العمل، وهذا بحد ذاته يعني تحيّي النقابات عن وظيفتها الحقيقية والتزامها بالسياسات الليبرالية الحكومية.

لماذا لا تنسلخ النقابات بنصوص الدستور

القائمون على الاتحاد العام لنقابات العمال لا يطالبون الحكومة بتطبيق الدستور، وهو أضعف الإيمان، لأنّ بعض مسؤولي النقابات عندما تحدّثه عن حقوق الطبقة العاملة التي نصّ عليها الدستور يجيبك بأنه لا يعلم عنها شيئاً، وربما تنقصه بعض الثقافة القانونية والدستورية.

لذلك تراهم لا يتحدثون عن ضرورة ربط الأجور بالأسعار، ولا حتى يذكرون حق الإضراب، ولا الحقوق المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وحماية قوة العمل والقطاع العام. ولا يتسلح هؤلاء بالنصوص الدستورية التي تسمح لهم بلعب دورهم

النقابات والعمل اللائق

منذ اعتماد يوم السابع من تشرين الأول يوماً عالمياً للعمل اللائق، تحنفي النقابات العمالية ومنظمة العمل الدولية كل عام في معظم البلدان، بما فيها بعض الدول العربية، بتعزيز فكرة العمل اللائق من أجل الحصول على الحقوق الأساسية للعاملين بأجر، إذ يؤكد مفهوم العمل اللائق على تأمين فرص العمل المنتج لجميع طالبيه في ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة.

■ نيك عكام

ويتضمن مفهوم العمل اللائق فرص العمل المنتجة التي توفر أجوراً مجزية تتناسب مع مستوى الوضع المعيشي الوسطي، وتوفير الأمن في موقع العمل والحماية للعاملين، من خلال تأمين شروط وقواعد الصحة والسلامة المهنية والحماية الجسدية والعقلية للعامل خلال تأديته لعمله، وتوفير الحماية الاجتماعية للعامل وأسرهم، وفرصاً أفضل لتحقيق الذات وتطويرها، وأن تتاح للعاملين حرية التعبير والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وتأمين الفرص المتساوية والمعاملة المتساوية.

أما الأجور فهي من أهم محددات العمل اللائق، ويعتمد الأجر اللائق على معايير تتعلق بالمعدل الوسطي لمتطلبات المعيشة حيث يجب ألا يقل عن الحد الأدنى لهذه المتطلبات المعيشية، والتي تتلخص بالغذاء والدواء، والسكن، والملبس، والتعليم



اللائق نتيجة انحيازها لمصالح أرباب العمل، وهذا ما ساهم بتوسيع قطاع العمل غير المنظم وزيادة العاملين فيه.

أما نقاباتها فهي تدافع عن مصالح مناهضة للطبقة العاملة وممثلة في السلطة التنفيذية التي تستولي على النقابات من خلال سطوتها على انتخاباتها المختلفة من قاعدة التنظيم النقابي حتى رأس هرمه. بات من الضروري بمكان الكفاح من أجل التغيير الجذري والعميق بما في ذلك في النقابات بشكل يضمن عودتها للدفاع عن حقوق العمال.

اللائق الهشة وزيادة تراجع مقوماته. إن توفير العمل اللائق للعامل يرتبط بحقوق أساسية مشروعة، كرسنتها معايير العمل والتشريعات الدولية ونوّه إلى بعضها الدستور. ومن أهم عوامل فقدان العمل اللائق تقاعس الحكومات والنقابات للنيهوض بالعمل اللائق للعاملين، وما يدل على ذلك الغلاء وانهايار القوة الشرائية للأجر، وعدم استخدام النقابات حقها الدستوري في الدفاع عن الأجر لجميع العاملين. ومن جهة أخرى أثرت قوانين العمل النافذة بشكل سلبي في حصول العمال على العمل

والفساد. ولكن النقابات في بلدنا باتت منفصلة عن العمل النقابي الهادف لتحقيق مصالح وحقوق العمال المشروعة، وفاقدة لقدرتها على المفاوضات الجماعية وإبرام عقود العمل الجماعية، أما عقود العمل الفردية التي يضطر العمال للتوقيع عليها وهي بعيدة عن النقابات، هي أشبه بعقود الإذعان، وخالية من ضمان عناصر العمل اللائق أيضاً. إن عدم توفر العمل اللائق في البلاد، ليس وليد انفجار الأزمة، بل هو ظاهرة سابقة لها، حيث انفجار الأزمة لم يساهم إلا بتسريع انهيار آثار العمل

للعمال وأفراد أسرته التي يعيها، وألا يزيد عدد ساعات العمل التي يقضيها العامل خارج منزله للعمل 48 ساعة أسبوعياً. إن قوى النهب والفساد في البلاد، بما فيها الموجودة في قطاع الدولة، ليست حريصة على توفير شروط وظروف العمل المناسبة للعمال، وفي مثل هذه الظروف على النقابات العمالية أن تقاوم باسم العمال وتعمل على توفيرها.

إن تاريخ الطبقة العاملة فيه الكثير من الانتصارات النضالية، وكذلك الإخفاقات. ومن مهامها مواجهة العدو الطبقي ولا سيما قوى النهب

الطبقة العاملة



الهند: احتجاج عمال سامسونغ في تشيناي
سادت حالة من التوتر بالقرب من تشيناي، حيث يواصل عمال الفرع الهندي من شركة سامسونغ احتجاجهم لليوم الحادي والثلاثين، إذ قامت الشرطة بقمع العمال باعتقالهم وتفريقهم من موقع الاحتجاج دون أي إشعار، يوم الأربعاء 9 تشرين الأول حيث ألقت الشرطة القبض على 10 من مسؤولي نقابة عمال سامسونغ على الرغم من مقاومة العمال. ومع ذلك، واصل العمال إضرابهم في موقع احتجاجهم الأصلي، في إيشور، على بعد كيلومتر واحد من المصنع الهندي التابع لسامسونغ. ويطالب العمال بالاعتراف بنقابتهم التي تم تشكيلها حديثاً وزيادة الأجور. يبلغ عدد العمال في الشركة 1800 عامل، وقد انضم 1000 عامل إلى الاحتجاج. وكانت مجموعة أحزاب التحالف في الحكم قد عبرت عن تضامنها مع العمال. كما أدان الحزب الشيوعي الهندي «الماركسي» تصرف الشرطة.



عمال ستيلانتس في لوس أنجلوس يهددون بالإضراب
أعلن اتحاد عمال السيارات في الولايات المتحدة، أن عمال مركز توزيع قطع غيار السيارات التابع لشركة «ستيلانتس» في لوس أنجلوس صوتوا بأغلبية ساحقة لصالح الإضراب، يوم الإثنين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، ما لم توافق الشركة على مطالبهم العادلة، ويأتي تصويت العمال بعد أشهر من المفاوضات المتوترة بين الاتحاد والشركة، التي فشلت في التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين. وقد اشتكى العمال من نقص الاستثمارات في الولايات المتحدة، وتجاهل الشركة لمطالبهم بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل. ووجه رئيس اتحاد عمال السيارات في الولايات المتحدة انتقادات لاذعة إلى الرئيس التنفيذي لشركة «ستيلانتس» متهماً إياه بعدم الوفاء بوعوده والالتزامات التي قطعها على نفسه. وفي رسالة وجهها إلى العمال، حثهم على الاستعداد للإضراب، مؤكداً أنهم يقاومون من أجل حقوقهم المشروعة.



موريتانيا: إضراب عمال مستشفى نواذيبو
دخل إضراب عمال مركز الاستطباب المحلي بولاية داخل نواذيبو أسبوعه الثاني، حيث يصر العمال على المضي في الإضراب، وبمختلف خطواتهم الاحتجاجية حتى تحقيق مطالبهم. وجدد العمال خلال وقفة احتجاجية بتاريخ 2024/10/8 أمام إدارة المستشفى مطالبهم السلطات بالاستجابة لمطالبهم بشكل فوري، وخصوصاً زيادة الأجور وتوفير الوسائل والمعدات الضرورية للعمل، وصرف التعويضات المتأخرة منذ أكثر من سنة، إضافة لتعويضات المناوبة الليلية. وأعلن العمال الدخول في إضراب مفتوح عن العمل منذ بداية الشهر الجاري، وذلك حتى تتحقق مطالبهم. وهدد عمال مركز الاستطباب بداخل نواذيبو بتوسيع إضرابهم المفتوح عن العمل ليشمل إلغاء المددومة الليلية بقسم تصفية الكلى في حال الاستمرار بتجاهل مطالبهم. واستغرب أحد الاطباء المضرين تجاهل السلطات لمطالب العمال، وإضرابهم الذي دخل أسبوعه الثاني دون أن أي تجاوب، رغم مشروعية وضرورة المطالب.



الولايات المتحدة: اتفاق أولي ينهي إضراب عمال الموانئ
أفاد كل من عمال الموانئ ومشغليها، في بيان لهم الخميس 3 من تشرين الأول الجاري، بأنهم قد توصلوا إلى اتفاق مبدئي من شأنه أن يوقف إضراباً مستمراً منذ ثلاثة أيام، أدى إلى تعطيل حركة الشحن على الساحل الشرقي وساحل الخليج بالولايات المتحدة. وذكرت بعض المصادر، أن الاتفاق المبدئي يقضي بزيادة الأجور بنحو 62% على مدى ست سنوات، حيث يزداد متوسط الأجور إلى قرابة 63 دولاراً في الساعة بدلاً من 39 دولاراً في الساعة خلال فترة الاتفاق. وهذا وكانت رابطة عمال الموانئ الدولية تطالب بزيادة مقدارها 77% في الأجور، بينما قدم «التحالف البحري للولايات المتحدة» الذي يمثل أرباب العمل عرضه بزيادة 50%. وقالت النقابة العمالية ومشغلو الموانئ في بيان إنهم سيمددون عقدهم الرئيسي حتى 15 كانون الثاني 2025، من أجل العودة إلى طاولة التفاوض على بقية القضايا العالقة.

التعويض المعيشي وضرورة ضمه إلى الأجر الأساسي



تعني كلمة التعويض المعيشي اعترافاً ضمناً أن الأجر الأساسي لا يكفي ولا يصلح للمعيشة، لذلك تم اختراع مصطلح «التعويض المعيشي» تعويضاً عن الارتفاع الجنوني للأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة، وقد تم اعتماده في القطاع الخاص أيضاً كاسلوب غير مباشر لرفع الأجور ولكن دون أن يصبح حقاً للعمال.

في أجر يؤمن احتياجاتهم الأساسية، ويرفع من تعويضاتهم واشتراكاتهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ويلزم أرباب العمل بتعويض المعيشة ويضمه إلى الراتب، بحيث لا تبقى مئة من رتب العمل على عماله. وفي هذا السياق طالب العمال في عدة معاميل بضم التعويض المعيشي إلى أساس الأجر الفعلي، وكانت بعض المطالبات تجري إما عبر عريضة يرفعها العمال أو بإضراب داخل المعمل، وتجري المفاوضات ولكن لم تتحقق نتائج مهمة على هذا الصعيد.

حتى الزيادات الدورية التي يستحقها العامل 9% كل سنتين، يتم حسمها من تعويض المعيشة، وهكذا لا يخسر رتب العمل شيئاً، ولا يكون قد خالف القانون أيضاً!!

مع العلم أن هناك كتاباً موجهاً من وزارة العمل إلى مدير التأمينات الاجتماعية، المتضمن بيان الرأي بخصوص التعويض المعيشي على أجور العاملين في القطاع الخاص والمشارك، غير المشمول بأحكام قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 لعام 2004. حيث أكد الكتاب أنه فيما يخص الحد الأدنى للأجور يطبق رأي قسم الفتوى والتشريع في مجلس الدولة رقم 180 لسنة 2019، الذي خلص إلى أن أجور العاملين في القطاع الخاص والمشارك شامل للتعويض

فغالبية المنشآت والمعامل تحدد الأجر المقطوع على أساس الحد الأدنى للأجور والرواتب، في حين تعطي عمالها تعويضاً معيشياً يعادل أضعاف الراتب، لإيمانهم بأن الحد الأدنى لا يمثل شيئاً، وهذا التعويض المعيشي يحدد عادة بناءً على رغبة رب العمل، فليس هناك أي قانون يلزمه به أو يحدد مقداره.

وعلى أساس الحد الأدنى تحسب كافة التعويضات والتأمينات الاجتماعية وتعويض التسريح غير المبرر، والذي يكون متدنياً عادة، ولأنه لا شيء قانونياً يلزم رب العمل بتعويض المعيشة، فإن العامل لا يستطيع المطالبة به أمام المحكمة العمالية أو أمام مديرية العمل.

وفي حال تم رفع الحد الأدنى للأجور والرواتب كما يحدث مع كل زيادة على الأجور، فإن أرباب العمل يقومون عادة بحسم الزيادة من التعويض المعيشي للعامل، أي لا فائدة فعلية تعود على العامل من رفع الحد الأدنى للأجور.

وإذا كان القطاع الخاص يعطي عماله تعويضاً معيشياً يعادل أضعاف الراتب، فلماذا لا يتم رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى مقبول أو يعادل الحد الأدنى من تكاليف المعيشة؟ وفي هذا إنصافاً للعمال ولحقهم

بالعمال وحرماناً من أبسط حقوقهم في أجر عادل. وأرباب العمل على علم تام بأنه لولا التعويض المعيشي لن يجدوا عاملاً واحداً يعمل لديهم على الحد الأدنى للأجور، ولكن مبلغ التعويض المعيشي هو الذي يرفع الأجور إلى حد ما ويجعل من ظروف العمل مقبولة نوعاً ما، لذلك لا بد من توفير الحماية القانونية للتعويض المعيشي أو ضمه واعتباره جزءاً من الراتب المقطوع، وهذا ما حاول العمال فعله في بعض المعاميل حيث تم تنظيم عرائض ووقفات احتجاجية مطالبين بضم التعويض المعيشي إلى أصل الأجر.

المعيشي المضاف إلى الأجر بحكم القانون، أي يضاف التعويض المعيشي الممنوح إلى الفئات المستفيدة، وفق ما هو محدد بأحكام المرسوم التشريعي رقم 17/ لعام 2015 وأحكام المرسوم التشريعي رقم 13/ لعام 2016، إلى الأجور الشهرية بتاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم 23/ 2019.

ولكن المحكمة العمالية ومديرية العمل كان لهما رأي مخالف، بأن القانون المذكور نص على حالة التعويض المعيشي، وما تبعته من زيادات لاحقة، حيث لا يطبق حين يكون التعويض المعيشي يعادل أضعاف الراتب المقطوع، وفي هذا الرأي الحاق ضرر كبير

رسالة تضامن من اتحاد النقابات العالمي مع الشعب الفلسطيني



الشعب الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، فقد جزء من الحركة النقابية العالمية، الخاضعة لتعليمات ومصالح الإمبرياليين، صوته وبقي صامتا في مواجهة الجريمة التي ترتكب، وحافظ على موقف غير مقبول من المساواة بين الضحية والجاني. وفي كل منظمة دولية، حيث تم منح اتحاد النقابات العالمي منبراً للتعبير (أي منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة)، دعا ممثلو اتحادنا في بياناتهم الرسمية إلى التضامن، بينما أدانوا رسمياً نفاق الإمبرياليين. وبكل وسائل التعبير المتاحة لنا في اتحاد النقابات العالمي، نسعى بشكل يومي ومستمر إلى تعزيز الوعي العام والتعبئة، وإلى الضغط أيضاً على الدول والمنظمات للتوجه نحو المطالب العملي والحاسم لإنهاء الحرب.

إننا نحیی صمود الشعب الفلسطيني، الذي يفعل كل ما في وسعه للبقاء على قيد الحياة، ويتحمل الحملات العسكرية التي لا تنتهي والسجن والتعذيب. اتحاد النقابات العالمي سيواصل النضال إلى جانب فلسطين، وسيواصل النضال من أجل تعزيز

لقد مر عام منذ بداية الإبادة الجماعية ضد إخواننا وأخواتنا في فلسطين، وقد فقد أكثر من 42 ألف شخص حياتهم وهذا العدد في ارتفاع يوماً بعد يوم.

إن كل الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار تذهب أدراج الرياح، حيث بلغت غطرسة الحكومة «الإسرائيلية» مستويات جديدة، وتمتدح قوات الاحتلال «الإسرائيلي» بحرية ارتكاب المجازر ضد الشعب الفلسطيني، بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفائهما.

إن التصعيدات الأخيرة في المنطقة هي مثال واضح على أن «دولة إسرائيل» القاتلة ليست مستعدة لتهدئة الوضع، مع المزيد من الحملات العسكرية في المنطقة، وغزو لبنان وقصفه المستمر، وتدمير البنية التحتية في سورية واليمن، مما يؤكد المخاوف من حرب إقليمية شاملة. في الوقت نفسه، يواصل المنافقون الإمبرياليون محاولتهم تقديم ذلك باعتباره «حق إسرائيل» في الدفاع

عاش التضامن الأممي!
عاشت فلسطين!

قطاع الإنتاج العام يحتضر برعاية رسمية!



تشير البيانات الرسمية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض في عام 2022 بحدود 53% عن عام 2010، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة «سنة الأساس 2000» ضمن عام 2022 نحو 0,7 ترليون ل. س، بعد أن كانت في عام 2010 نحو 1,49 ترليون ل. س تقريباً.

■ رائد بدر

ماذا تقول الأرقام؟!

نوضح من خلال الجداول الآتية بيانات الإنتاج الإجمالي وصافي الناتج المحلي للصناعات التحويلية بكلف عوامل الإنتاج، لكل قطاع على حدة، وضمن عامي 2010 و2022، وذلك وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء:

ومن أجل تحديد دور ومساهمة القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي مساهمتهما في هذا التدهور، قمنا بدراسة بيانات القطاع الصناعي في شقيه العام والخاص، وسنأخذ الصناعات التحويلية باعتبارها ذات مروحة واسعة يشارك فيها القطاعان.

2010 - بالأسعار الجارية مليار ل. س				السنة
القطاع الخاص		القطاع العام		الصناعة
صافي الناتج المحلي	الإنتاج الإجمالي	صافي الناتج المحلي	الإنتاج الإجمالي	
142	428	40	487	الصناعات التحويلية

حين أن نسبة صافي الناتج المحلي من إجمالي الإنتاج في القطاع الخاص بلغت 33,1% تقريباً. ما يعني أن نسبة القيمة المضافة إلى مدخلات الإنتاج في القطاع الخاص هي أعلى منها بالقطاع العام ب 300% تقريباً، هذا فيما يخص العام 2010.

ونوضح من خلال الجدول الآتي البيانات للصناعة التحويلية للقطاع العام والخاص ضمن العام 2022 لنرى كيف تغيرت هذه البيانات:

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم الإنتاج الإجمالي للصناعة التحويلية بلغ نحو 915 مليار ل. س، منها 53% تقريباً للقطاع العام، و47% للقطاع الخاص، في حين أن صافي الناتج المحلي «أي الإنتاج الإجمالي ناقص الاستهلاك الوسيط ناقص إهلاك رأس المال ناقص صافي الضرائب غير المباشرة» بلغ نحو 182 مليار ل. س، منها 22% فقط للقطاع العام و78% للقطاع الخاص. ويدل ذلك على أن نسبة صافي الناتج المحلي من إجمالي الإنتاج في القطاع العام بلغت نحو 8,2% في

إن إجمالي الإنتاج بالقطاع الخاص أقل من الإنتاج الإجمالي للقطاع العام بحدود 58,52 مليار ليرة، إلا أن صافي الناتج المحلي في القطاع الصناعي الخاص أكبر من الصافي المحلي للإنتاج الصناعي العام بحدود 101,86 مليار ليرة تقريباً، فهل من مفارقة أوضح من ذلك؟!

تساؤلات مشروعة وسياسات واضحة!

هل مؤشرات الأرقام أعلاه تدل على قلة الكفاءة بإدارة العملية الإنتاجية في القطاع العام فقط، أم يجب أن تثير المزيد من التساؤلات المشروعة عن حجم الهدر والفساد الكبير، مع الكثير من التساؤلات المشروعة الأخرى، مثل لمصلحة من يتم ذلك، والتي ما زالت تفتقد الإجابات الرسمية طبعاً؟!

فبناء على كل ما سبق يتضح أن أداء القطاع العام في إدارة الصناعات التحويلية أداء سيئ حتى في عام 2010 بالمقارنة مع أداء القطاع الخاص، وهذا لا يدل على أن القطاع العام هو سيئ على اعتباره قطاعاً عاماً بحسب الدعايات الترويجية، إنما الأمر بجوهره يعود إلى التدمير الممنهج الذي تعرضت له مؤسسات القطاع العام عموماً، ومؤسسات الصناعات التحويلية ضمناً، خاصة مع تبني السياسات الليبرالية والانفتاح الاقتصادي في عام 2005، والمستمرة حتى تاريخه، مع إضافة كل الآثار السلبية للأزمة طبعاً، وخاصة باعتبارها باتت ذريعة رسمية لتمير المزيد من موبقات هذه السياسات، وصولاً إلى تكريس التضحية بالقطاع العام، بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك الخصخصة المعلنة والمبطن.

للصناعات التحويلية في القطاع الخاص انخفض بحدود 11,23% ضمن عام 2022 عن عام 2010، في حين أن صافي الناتج المحلي انخفض بحدود 2,72% فقط، وربما هذا يدل على كفاءة العملية الإنتاجية على اعتبار أن انخفاض الناتج الإجمالي بحدود 11,23% أدى إلى انخفاض صافي الناتج ب2,72% فقط لا غير، خاصة إذا ما أخذنا سنوات الحرب بعين الاعتبار، بالإضافة إلى الكثير من الصعوبات الأخرى، فالقطاع الإنتاجي الخاص ليس في أحسن أحواله أيضاً!

وبتحويل بيانات القطاع العام أيضاً إلى الدولار وفقاً للسعر الرسمي، نستنتج أن إجمالي الناتج للصناعات التحويلية قد انخفض بحدود 48,5% أما صافي الناتج المحلي فقد انخفض بحدود 85%، ولا شك أن انخفاض إجمالي الإنتاج سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض صافي الناتج المحلي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحديث عن نسب غير متوازنة، فهل هذا يعكس تفوق القطاع الخاص الصناعي في قدرته وإمكانيته على التكيف والمرونة في تخفيض تأثير الأزمة على إنتاجيته، عكس القطاع العام؟

ويمكن توضيح هذا الفرق بين العام والخاص في إدارة العمليات الإنتاجية بالمقارنة بين القطاعين في الصناعات التحويلية ضمن عام 2010، حيث بلغ إجمالي إنتاج القطاع العام حوالي 487 مليار، أما صافي الناتج المحلي فقد بلغ 39,67 مليار، على الجهة المقابلة فإن القطاع الخاص بلغ إجمالي إنتاجه من الصناعة التحويلية 428,48 مليار في حين أن صافي الناتج المحلي بلغ حوالي 141,53 مليار، أي

الإنتاج بالقطاع الخاص أقل من العام بحدود 58,52 مليار ليرة إلا أن صافي الناتج المحلي في الخاص أكبر من العام بحدود 101,86 مليار ليرة تقريباً

2022 - بالأسعار الجارية ترليون ل. س				العام
القطاع الخاص		القطاع العام		الصناعة
صافي الناتج المحلي	الإنتاج الإجمالي	صافي الناتج المحلي	الإنتاج الإجمالي	
9	25	0,37	16,6	الصناعات التحويلية

الصناعات التحويلية انخفضت من 53% في عام 2010 إلى 40% في عام 2022، أما فيما يخص القطاع الخاص بلغت نسبة مساهمته في الإنتاج الإجمالي للصناعة ذاتها نحو 60% في عام 2022، ما يعني أنها ارتفعت من 47% في عام 2010 إلى 60% في عام 2022. انخفضت نسبة صافي الناتج المحلي للقطاع العام وأصبحت تشكل نحو 2,2% بعد أن كانت تشكل 8,1%.

ازدادت نسبة صافي الناتج المحلي للقطاع الخاص وأصبحت تشكل 36% من إجمالي الإنتاج في العام 2022 بعد أن كانت تشكل 33% في عام 2010.

بتحويل البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى الدولار وفقاً للسعر الرسمي لهذه السنوات نستنتج أن إجمالي الإنتاج

البيانات أعلاه هي بالأسعار الجارية، ولكن لكون المؤشرات التي تتم دراستها هي مؤشرات نسبية خاصة بقياس الكفاءة في إدارة مدخلات الإنتاج عبر حساب صافي الناتج المحلي من إجمالي الإنتاج، يمكن الارتكاز على هذه البيانات دون تحويلها إلى قيم تعبر عن التغير الحقيقي، علماً أنه سيتم الاستعانة بتحويل البيانات إلى قيمها الدولارية وفقاً لسعر الصرف الرسمي في موضع آخر للضرورة.

ويمكن توضيح بعض النتائج التي تم حسابها من خلال الجدول أعلاه:

إن إجمالي الإنتاج للصناعات التحويلية بلغ نحو 41,6 ترليون ل. س، منها 40% للقطاع العام، و60% للقطاع الخاص. ما يعني أن نسبة مساهمة القطاع العام في إجمالي الإنتاج من

سَلْقُ الضَّفدَعِ «الإسرائيلي»



نفسه كانت ستحفر حلفاء «إسرائيل» الغربيين... كانت ستجمع «الإسرائيليين» كلهم حول حكومتهم... إن إطالة أمد هذه الحرب، أدى ببطء إلى تدمير أساطير «إسرائيل» حول الديمقراطية، والديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان، وسردية الضحية. هناك حرب استنزاف جارية، وهي حرب طويلة الأمد من جانب المقاومة. ولننظر في بعض العناصر المساهمة في انهيار «إسرائيل»: العسكرية، والمجتمعية، والاقتصادية، والسياسية... والظروف العالمية التي قد تسرع من ذلك.

أولاً: الجانب العسكري

الإنفاق العسكري «الإسرائيلي» (1960-2024) [هنا خط بياني، المعلومات هنا، لكنها تتوقف عند 2022، وهنا توجد معلومات أنه كان 27,5 مليار دولار في 2023] **خسائر عسكرية غير مسبوقه:** الحرب تكلف «إسرائيل» 216 مليون دولار

عن شعوب مستوردة، وأفكار مستوردة، وأنظمة حكم مستوردة إلى غرب آسيا؛ وقد استخدمت قشرة سطحية ومثيرة للشكوك من الشرعية- أن «الله وكيل عقاري» - لتطبيع وجودها. لكي نفهم العدو، علينا أن نعرف ما هي نقاط ضعفه الأساسية، ونقاط قوته الأساسية. «إسرائيل» تقف على ساقين فقط... الأولى: هي أساطيرها وحكاياتها الخيالية... والثانية: هي انتقال اليهود المستمر إلى «إسرائيل»؛ فدون انتقال اليهود إلى «إسرائيل» لن تكون هناك دولة يهودية، ولن تكون هناك صهيونية سياسية. وقد تعرضت هاتان الساقان لضرب كبير منذ السبعين من تشرين الأول؛ فاليهود يغادرون «إسرائيل» بأعداد أكبر، وتعتبر «إسرائيل» دولة منبوذة من قبل كثيرين.

لماذا لم تهاجم المقاومة «إسرائيل» بكل صواريخها؟ السبب هو أن أي حرب ضد «إسرائيل» على جبهات متعددة في الوقت

قبل حوالي الشهر، استضافت الجامعة الأمريكية في بيروت الصحافية شرمين نرواني لإلقاء محاضرة بعنوان «الحرب غير المتكافئة: سلق الضفدع الإسرائيلي»، وكان زميل لها في صحيفة «Cradle The»، الصحفي شيفان ماهيندراراجا، قد كتب مقالة في شهر نيسان الماضي بعنوان «كيف يغلي الإيرانيون الضفدع؟ ببطء وبشكل ممنهج»، سلط الضوء فيها على الاستراتيجية الإيرانية تجاه «إسرائيل» في الحرب الجارية على أساس نظرية «سلق الضفدع»، والتي تقول: «إن الضفدع الذي يوضع في وعاء من الماء فوق موقد، سيبقى في الوعاء مع الارتفاع التدريجي للحرارة، ولن يقفز خارج حوضه حتى مع اقتراب حرارة الماء ببطء من بلوغ درجة الغليان. فالارتفاع في الحرارة يكون تدريجياً جداً بحيث لا يدرك الضفدع أنه يتم سلقه إلا بعد فوات الأوان».

إعداد قاسيون

تقدم قاسيون فيما يلي ملخصاً لأهم الأرقام والإحصاءات التي قامت الباحثة بتجميعها وتقديمها، معتمدة بالدرجة الأولى على صحف الكيان ومراكز أبحاثه، وبالدرجة الثانية على مصادر مفتوحة عربية وتقارير لمؤسسات دولية مختلفة...

مقتطفات ومعلومات من المحاضرة

فيما يلي مقتطفات من محاضرة نرواني، وبعض الأرقام والإحصاءات التي استشهدت بها، والتي من خلالها يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات، مع التنويه أن بعض المعلومات قد تغيرت قليلاً منذ تاريخ المحاضرة. على سبيل المثال: آنذاك كانت هناك ضربة إيرانية واحدة في شهر نيسان، ومنذ ذلك الوقت استهدفت إيران الكيان مرة ثانية، كما بدأ بعد المحاضرة العدوان «الإسرائيلي» على لبنان، وما عقبه من تغييرات في المشهد نصب في الاتجاه ذاته:

هناك الكثير من المعطيات التي تشير إلى تفكك المشروع «الإسرائيلي». في الظروف التي تجد «إسرائيل» نفسها فيها اليوم، فإنها تفقد مؤسساتها وسردياتها في المجالات كافة ببطء وتدرجياً. إن استراتيجية توجيه ضربات تدريجية بطيئة لـ «إسرائيل» على مدى فترة زمنية طويلة قد تكون أكثر نجاحاً من حرب قصيرة وقاسية.

عندما تكون لديك دولة مثل: «إسرائيل»، وهي مشروع استعماري يدعمه العالم أحادي القطب، فكيف يمكنك محاربتها؟ الغرب يتحكم بالسرديات... ولكننا في الشرق نتحكم بالنتائج على الأرض... يمكنهم الاستنزاف، ولكنهم لا يستطيعون الفوز. ما زلنا نقع في فخاخ روايتهم أو سرديتهم... يقولون شيئاً سخيفاً للغاية... ونستمر في الرد على رواياتهم... إحدى الطرق لتغيير هذا، هي أن نخلق رواياتنا أو سرديتنا الخاصة بنا... ونترك لهم موقع الرفض.

«إسرائيل» تتجه نحو الانهيار في القطاعات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وقد بدأنا نرى بوادر ذلك قبل السبعين من تشرين الأول... ولكن أحداث السبعين من تشرين الأول أدت إلى تفاقم الأمر وتسريعه.

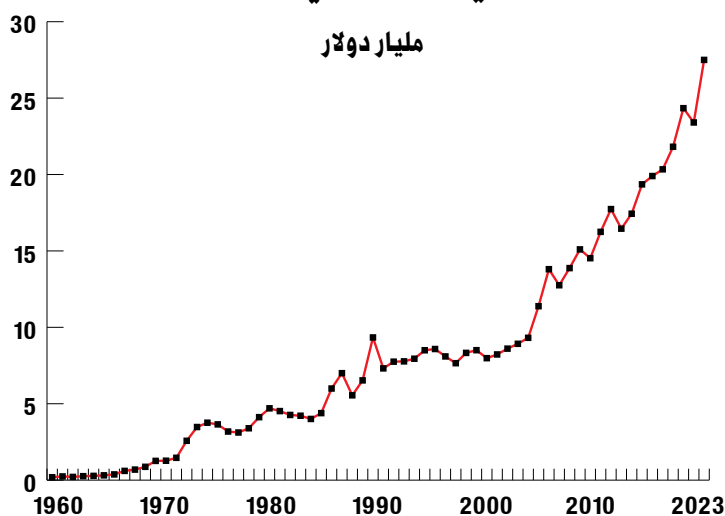
خلال هذه الاضطرابات التي تعيشها «الدولة»، تصبح الدولة وهيئتها الحاكمة غير قادرة على تشكيل وإنشاء التصحيحات المطلوبة بشكل عاجل.

إن «إسرائيل» لا تخوض حرباً فحسب، بل إنها تتأثر أيضاً بشكل أساسي بالتغيرات الجيوسياسية، ليس في المنطقة فحسب، بل وفي العالم أجمع؛ ولم يعد هناك هامش الارتياح الواسع، الذي كانت تتمتع به في العالم أحادي القطبية.

في جوهرها، «إسرائيل» هي مشروع استعماري، هي مشروع مصطنع، هي عبارة

لكي نفهم العدو علينا ان نعرف ما هي نقاط ضعفه الاساسية وقوته الاساسية

الإنفاق العسكري «الإسرائيلي» (1960-2024)





«إسرائيل» تشغل الآن 80% من قدراتها العسكرية، لأن ذخائرها نفذت في الشهر الأول أو الثاني بعد بدء الحرب، ولولا الدعم الخارجي وبالأخص الأمريكي لما استطاعت الاستمرار، وقد نشرت كامل قواتها المسلحة، من أفراد الجيش النظامي وجنود الاحتياط، وهي تحاول استدعاء المزيد، وتتجه الآن إلى الحريديم «اليهود المتطرفين»، ما خلق توترات إضافية في الكيان.

ثانياً: الجانب السياسي

الصراعات الداخلية:

استطلاع رأي أجرته القناة 12 «الإسرائيلية» - 24 آب 2024: 75% من «الإسرائيليين» يعتقدون أن تعامل حكومتهم مع الحرب في الشمال «سيئ»، 55% يؤيدون الانتخابات المبكرة؛ 73% لا يثقون بحكومتهم **مقالة** نشرها موقع الميادين الإنكليزي أشار إلى استطلاع الرأي.

«سنزول إسرائيل في عام 2026 إذا ظلت حكومة نتنياهو في السلطة. تواجه إسرائيل تهديدات وجودية، ونمر بأزمة متعددة الأبعاد، تشمل قضايا سياسية واقتصادية وأمنية - وهي الأكثر خطورة منذ تأسيسها». **أفيغدور ليبرمان**، عضو الكنيست «الإسرائيلي» اليميني ونائب رئيس الوزراء «الإسرائيلي» السابق، 12 تموز 2024.

هناك صراع داخلي والقوى السياسية مقسمة بين: علماني ومتدين ومتطرف.

46% من «الإسرائيليين» لديهم تخوف من نشوب حرب أهلية **مقالة** في «جيروزيليم بوست» تحدثت حول استطلاع الرأي.

الخسائر الدبلوماسية:

عدد من الدول قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان، أو سحبت سفراءها منه، ومن بينها: كولومبيا وبوليفيا وبيليز وتشيلي وهندوراس وجنوب أفريقيا وتشاد والبحرين والأردن وتركيا.

عدد كبير من الدول الآن يعترف بالدولة الفلسطينية، إضافة إلى عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح فلسطين والقضية الفلسطينية، عدا عن أنه من بين 21 قراراً للجمعية العامة للأمم المتحدة التي يتم انتقاد دول فيها، 14 منها كانت «إسرائيل» الدولة المعنية بالقرار «مواضيع تمت تغطيتها في عدد من مواد سابقة في قاسيون»

الحلفاء العسكريون:

هناك ضغط متزايد على حلفاء الكيان العسكريين، أي الدول التي تزودها بالأسلحة والإمدادات العسكرية.

عدد من الدول، مثل: بلجيكا وإسبانيا وهولندا وإيطاليا وسلوفينيا والنرويج والمملكة المتحدة، أعلنت قيوداً أو توفيقاً كاملاً عن بيع السلاح للكيان، أو أجبروا على استخدام دول ثالثة لنقل السلاح أو قطع صيانة الأسلحة.

بعد القرارات التي أصدرتها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، فإنه وفق مقرر الأمم المتحدة الخاصين، فإن أي نقل للأسلحة أو الذخيرة إلى «إسرائيل» لاستخدامها في غزة من المرجح أن يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، ويجب أن يتوقف على الفور.

قرارات المحاكم المذكورة أعلاه أدت إلى استقالات في صفوف المسؤولين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لأنهم أدركوا أنهم قد يصبحون مسؤولين قانونياً، في حال كانت هناك دعاوى قضائية.

تعتمد «إسرائيل» كلياً على جهات خارجية للحصول على ذخيرتها وإمداداتها العسكرية. وصلت الشحنة رقم 500 من الأسلحة الأمريكية جواً الأسبوع السابق للمحاضرة، بالإضافة إلى أكثر من 100 شحنة أخرى عبر البحر، بما يعادل 50 ألف طن من الإمدادات العسكرية.

اقتباسات من شخصيات عسكرية في الكيان: «إن هذه العملية التي تهدف إلى تدمير حماس وإنهائها، هي بمثابة ذر الرماد في عيون الجمهور [الإسرائيلي]. حماس فكرة؛ حماس حزب، وهي متجذرة في قلوب الناس - وأي شخص يعتقد أننا نستطيع القضاء على حماس مخطئ». رئيس وحدة المتحدث باسم الجيش «الإسرائيلي» دانييل هاجاري، 19 حزيران 2024.

«نحن نغرق في الوحل، ونخسر مقاتلين يُقتلون ويجرحون، ولا أمل لنا في تحقيق الهدف الرئيسي. الواقع هو أن البلاد تتجه نحو الانهيار. وإذا استمرت حرب الاستنزاف ضد حماس وحزب الله، فإن إسرائيل سوف تنهار في غضون عام واحد على الأكثر».

اسحاق بريك، جنرال احتياطي في جيش الدفاع «الإسرائيلي»، وأمين المظالم السابق للجيش، 21 آب 2024.

معلومات إضافية حول الجانب العسكري:

إصابات أخرى... كل شهر يُضف 1000 إلى قائمة الإصابات؛ ستتجاوز التكلفة للاقتصاد «الإسرائيلي» خلال السنوات الخمس المقبلة 50 مليار دولار في التعامل مع الضغوط فقط **المصدر**: تقرير لمنظمات «إسرائيلية».

معالجة هذه الأرقام، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار أنها أقل من الأرقام الحقيقية، وربما بشكل كبير. يعود ذلك إلى مجموعة أسباب بينها: أولاً، كل الأرقام «الإسرائيلية» المعلنة للقتلى والمصابين في صفوفه، لا تتضمن المرتزقة الذين استخدمهم من شتى بقاع العالم، والذين يقدرون بخمسين ألف مرتزق. ثانياً: هذه الأرقام الرسمية لا تتضمن أيضاً قسماً من الجنود «الإسرائيليين» الرسميين الذين يوقعون على عقود محددة للحصول على تعويض مالي ضخم لعائلاتهم في حال قتلهم، على ألا يتم إدراجهم في القوائم المعلنة. ثالثاً: غالباً ما يسقط من القوائم الرسمية والأرقام الرسمية القتلى من غير اليهود الموجودين ضمن جيش العدو. رابعاً: يضاف إلى ذلك كله، «الرقابة العسكرية» التي تتحكم بإعلانات القتلى والمصابين وبتوقيعاتها بما يخدم الدعاية العسكرية.

يوميًا، ووصلت التكلفة الإجمالية إلى أكثر من 67 مليار دولار، ولكن على الأغلب الرقم أقرب إلى 80 مليار دولار «في أيار 2024، وفق **مقالة** نشرتها «تايمز أوف إسرائيل»، وبحسب حاكم بنك الكيان، كان من المتوقع أن تكون تكلفة الحرب من 2023 إلى 2025، 67 مليار دولار»

لدى الكيان 2200 دبابة ومدربة **معلومات** حول حجم القوات المسلحة «الإسرائيلية»، وأكثر من 500 منها تضررت منذ بداية الحرب «وفق **مقالة** في نهاية حزيران الماضي».

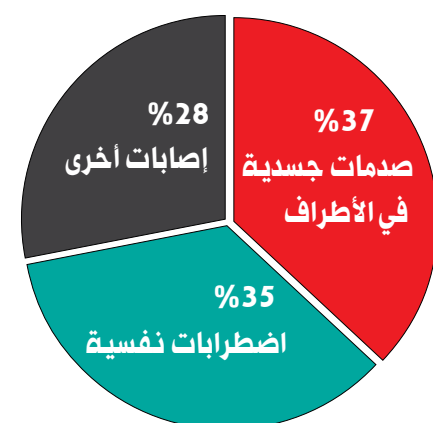
وفق مصادر الكيان، ما يزيد عن 700 من قواته قُتلوا في الحرب الجارية **مقالة** قبل أيام ذكرت أنه وفق جيش الكيان، عدد القتلى من عناصره (731)، وهذا قد يكون أقل من العدد الحقيقي.

أكثر من 10,000 جندي مصاب، منذ 7 تشرين الأول؛ ويبلغ عدد العسكريين النشطين في الجيش «الإسرائيلي» أكثر من 170 ألف، وعدد الاحتياطيين 465 ألفاً، وفقاً لوزارة الدفاع، حوالي 35% منهم يعانون من اضطرابات نفسية، و37% يعانون من صدمات جسدية في أطرافهم، والمتبقون لديهم

إذا استمرت حرب الاستنزاف ضد حماس وحزب الله فإن إسرائيل سوف تنهار في غضون عام واحد على الأكثر

توزع الحالات التي يعاني منها جنود العدو

(إجمالي الحالات = 10,056 حالة)





في الربع الرابع من عام 2023 تم استيراد حوالي 2500 مركبة فقط عبر ميناء أشدود، مقارنة بـ 43100 مركبة في الربع الرابع من عام 2022 - وهو انهيار بنسبة 94% - المصدر السابق ذاته.

انخفضت عمليات إعادة الشحن في الموانئ البحرية «الإسرائيلية» بنحو 70%، حيث تم تنفيذ حوالي 118 ألف عملية إعادة شحن في الموانئ البحرية الأربعة، في حيفا وأشدود في الربع الرابع من عام 2022، مقارنة بـ 19500 عملية في الفترة نفسها من عام 2023 - المصدر السابق ذاته.

أقتباسات حول الاقتصاد:

«يجب أن نعترف بأن الميناء أصبح مقلساً، فلم تصل إليه سوى سفينة واحدة خلال الأشهر الأخيرة. لقد أغلق اليمينيون فعلياً الوصول إلى الميناء». **جدعون جولبر**، الرئيس التنفيذي لميناء إيلات.

«في رأينا، قد يستمر الصراع في غزة حتى عام 2025... [هناك احتمال] لإنفاق عسكري إضافي كبير، وتدمير البنية التحتية، وإحراق أضرار أكثر استدامة بالنشاط الاقتصادي والاستثمار». **وكالة فيتش للتصنيف**

مليار دولار «خط بياني للإنفاق الحكومي»، انخفاض الاستثمار بنسبة 60% في القطاعات جميعها، وفي قطاع التكنولوجيا وحده وصل الانخفاض إلى 37% أو 15 مليار دولار «خط بياني» لإجمالي القيم السنوية للاستثمارات في شركات التكنولوجيا في الكيان، انخفاض غير مسبوق في السياحة من 5 ملايين إلى 227000 (يمكن لحظ الانخفاض من الخط البياني هنا).

ارتفاع التضخم، إلغاء عقود كبيرة «إنتل» تلغي عقد بقيمة 25 مليار دولار، صناديق الاستثمار الأجنبية تهرب.

لمحة عامة عن التجارة:

تراجعت **الصادرات** من 5,389 مليار دولار في أيار 2023 إلى 4,692 مليار دولار في حزيران 2024.

تراجعت **الواردات** من 8,278 مليار دولار في أيار 2023 إلى 6,745 مليار دولار في حزيران 2024.

منذ هجمات اليمين، تم تفريغ 18 ألف مركبة فقط في ميناء إيلات، مقارنة بـ 70600 في الربع الرابع من عام 2022 - **المصدر** صحيفة اقتصادية في الكيان.

في 2022 إلى 2% في 2023 - **المصدر**.

انخفض الإنفاق الاستهلاكي العام «الإسرائيلي» بنسبة 90% في عام 2023 - **المصدر**.

انخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص «الإسرائيلي» بنسبة 27% في عام 2023 - **المصدر**.

انخفضت مستويات الاستثمار بنسبة 70% - **المصدر**.

انكمش الاقتصاد «الإسرائيلي» بنسبة 19,4% خلال الربع الرابع من عام 2023 - **المصدر**.

لمحة عامة عن الاقتصاد:

أدى الصراع إلى الحد من القدرة على الوصول إلى ثلث الأراضي الزراعية في «إسرائيل»، مما أدى إلى مزيد من الاضطرابات في قطاع الزراعة، الذي تقلصت قوته العاملة بنسبة 40%.

انخفض عدد الرحلات الجوية الدولية إلى «إسرائيل» بمقدار الثلث منذ بدء الحرب، كما انخفض حجم الرحلات اليومية بنسبة 40%.

بيانات البنك المركزي «الإسرائيلي» (7 تشرين الأول - تموز 2024): إفلاس 46000 شركة - أكثر من 60000 بحلول نهاية العام متوقع أن تقلس **مقالة**: زيادة الإنفاق الحكومي إلى 89

الصورة العالمية:

«لن تستطيع إسرائيل البقاء إذا أصبحت منبوذة». **السناتور الأمريكي تشاك شومر**، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، ديمقراطي من نيويورك، آذار 2024.

انخفضت نسبة الأشخاص الذين ينظرون إلى «إسرائيل» بشكل إيجابي على مستوى العالم بمعدل 18,5 نقطة مئوية، بين أيلول وكانون الأول 2024، وانخفضت في 42 دولة من أصل 43 دولة شملها **الاستطلاع**.

أظهر **استطلاع** أجري في نهاية تموز 2024 أن: 46% من الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً يؤيدون حماس ضد «إسرائيل»، 54% من الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً يعتقدون أن «إسرائيل» لا تحاول تجنب الخسائر المدنية.

ثالثاً: الجانب الاقتصادي

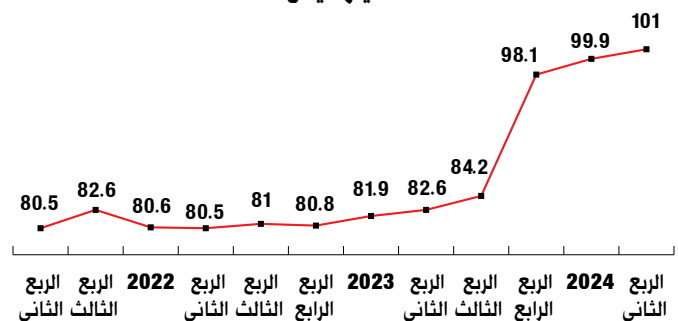
الخسائر التي لحقت بالاقتصاد «الإسرائيلي» بسبب الحرب ضد غزة:

مصدر المعلومات: المكتب المركزي للإحصاء في «إسرائيل»، وتمت إضافة مصادر أخرى. نمو الاقتصاد «الإسرائيلي» انخفض من 6,5%

أدى الصراع إلى الحد من القدرة على الوصول إلى ثلث الأراضي الزراعية في «إسرائيل»

الإنفاق الحكومي «الإسرائيلي» (2022-2024)

مليار شيكل





«استعادة وتعاف». أما الآن فهي في حرب طويلة حتى هزيمة العدو... إن إسرائيل دولة جزيرة تعتمد على جيش احتياطي والحرب الطويلة ليست الحل للمشكلة الأمنية. ومن غير الممكن تحقيق النصر الكامل، ولكننا قد نصل إلى الفشل الكامل إذا سعينا إلى تحقيق النصر لفترة أطول مما ينبغي، دون مراعاة القيود المفروضة على قواتنا واقتصادنا ومجتمعنا». **العقيد جور لايش**، المدير الأول لاستراتيجية الأمن القومي في مجلس الأمن القومي «الإسرائيلي»، آب 2024.

«الإسرائيليون» يشعرون بعدم الأمان 8,5% فقط يقولون: إن أهداف الحرب «الإسرائيلية» ستتحقق بالكامل. **معهد دراسات الأمن القومي**، آب 2024. «إن المشكلة الأعمق التي تواجه إسرائيل هي التآكل التدريجي للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي على مدى السنوات الخمسين الماضية». **ستيفن والت**، أستاذ في جامعة هارفارد، آب 2024. «لطالما كانت استراتيجية إسرائيل الأمنية تتمثل في شن حرب قصيرة تليها عملية

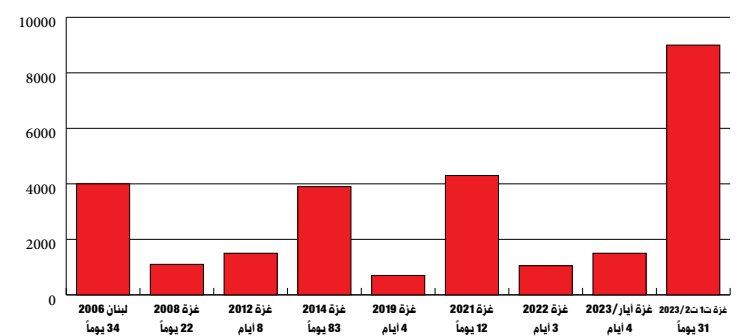


في الشمال والجنوب. **تضاعف عدد اليهود «الإسرائيليين» المغادرين للبلاد أربع مرات بين تشرين الأول 2023 وحزيران 2024**، حيث غادر حوالي 550 ألف «إسرائيلي». المصدر: سلطة السكان والهجرة «الإسرائيلية». يتقدم «الإسرائيليون» بطلبات للحصول على جوازات سفر ثانية. ويكشف موقع أخبار تأشيرة شنغن الأوروبية، أن الطلب على الجنسية البرتغالية من قبل «الإسرائيليين» ارتفع بنسبة 68%، والفرنسية بنسبة 13%، والألمانية بنسبة 10%، والبولندية بنسبة 10%. **ألمانيا**: في أول أربعة أشهر من 2024، تقدم 6869 «إسرائيلي» بطلبات جنسية، بينما في 2023 كان العدد للعام كله 9129 وفي 2022 كان 5670. وبحسب الصحف «الإسرائيلية» فإن السبب الأبرز للهجرة العكسية الآن هو فقدان الشعور بالأمن.

الائتماني، شركة سوق رأس المال. «شهد اقتصاد إسرائيل أكبر تباطؤ بين جميع الدول الأعضاء من أبريل إلى يونيو. وكان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بنسبة 3% في عام 2024. ويتوقع بنك إسرائيل الآن معدل نمو بنسبة 1,5%، وهذا إذا انتهت الحرب هذا العام». **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**.

رابعاً: الجانب المجتمعي باتت «إسرائيل» المكان الأقل أماناً لليهود في العالم **عدد القذائف** التي تم إطلاقها على «إسرائيل» خلال الصراعات الكبرى - وهذا الخط البياني يظهر فقط عدد القذائف في أول 31 يوماً من الحرب الجارية. الهجرة العكسية والنزوح الجماعي تم **إجلاء** 250 ألف «إسرائيلي» من منازلهم

عدد القذائف التي تم إطلاقها على «إسرائيل» خلال الصراعات الكبرى



قراءة أولية في بعض أرقام موازنة عام 2025!

أعلن وزير المالية، في تصريح للصحفيين عقب اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 10/10/2024، عن اعتمادات الموازنة العامة للدولة للعام 2025، حيث بلغ مجموع اعتمادات الموازنة العامة للدولة للعام القادم /52600/ مليار ليرة سورية.

ممن الامير

وقال الوزير إن الموازنة تطورت ونمت بنسبة 48%، وكان التقسيم لهذه الاعتمادات خلال الفترة الماضية «في موازنة عام 2024»، 75% منها موجه للإنفاق الجاري و25% للإنفاق الاستثماري، أما في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2025 تم توجيه 30% من الإنفاق العام للإنفاق استثماري، بمعنى تم توجيه حصة أعلى لإنفاق يزيد من مستوى الإنتاج في الاقتصاد السوري لإنفاق ذي قيمة مضافة يمكن أن يساهم بنسبة كبيرة بتعزيز معدلات التنمية الاقتصادية، في حين بلغ الإنفاق على الأغراض الجارية ما نسبته 70%. فما هي حقيقة بعض أرقام الموازنة المعلنة ونسبها؟!

الزيادة الاسمية لا تتجاوز 25%!

للتذكير فقد أقرت اللجنة الاقتصادية سابقاً رفع سعر الصرف المعتمد في الموازنة العامة من 11,500 ل.س. للدولار في موازنة العام 2024 إلى 13,500 في مشروع الموازنة العامة للعام 2025.

زيادة سعر الصرف أعلاه يعني أن الزيادة التي يتكلم عنها وزير المالية هي أقل مما هو معلن، فبتحويل قيم الاعتمادات من الليرة السورية إلى الدولار وفقاً لسعر الصرف أعلاه نجد أن قيمة الاعتمادات في العام 2024 البالغة 35,500 مليار ل.س. تعادل نحو 3,1 مليار دولار، أما الاعتمادات المخصصة في الموازنة للعام 2025 فبلغت بالدولار نحو 3,9 مليار دولار، ما يعني أن نسبة الزيادة نحو 25% فقط، ناهيك عن أثر متغيرات سعر الصرف في السوق السوداء، وبغض النظر أيضاً عن معدلات التضخم!

معدلات التضخم لوحدها ستبلغ 55% من الاعتمادات!

وفقاً لتصريح معاون حاكم مصرف سورية المركزي مها عبد الرحمن، في مقابلة أجرتها مع قناة سما بتاريخ 2024/5/26، فإن معدل التضخم المحسوب على أساس سنوي بلغ 122% في نيسان الماضي، ما يعني، وعلى افتراض ثبات معدل التضخم على ما هو عليه ضمن عام 2025، فإن كل مبالغ الاعتمادات أعلاه، الاستثماري والجاري وغيرها، ستتناقص بفعل التضخم بما لا يقل عن 55% تقريباً! فوفقاً لمعامل التضخم أعلاه فإن حجم الاعتمادات لموازنة عام 2025، والذي يبلغ 52,600 مليار ليرة، يعادله في العام 2024 من حيث القدرة الشرائية لليرة ما لا يزيد عن 23,670 مليار ليرة فقط لا غير!



واجباتها ومسؤولياتها فقط، بل وعن ملكياتها أيضاً، ولعل ذلك يندرج ضمن تفسير مفردة «المحرمات» التي أشار إليها رئيس الحكومة في طرح الأفكار والرؤى الحكومية، خلال جلسة الحكومة بتاريخ 2024/10/8!

زيادة الدعم الاجتماعي وما وراءها!

في التفصيل المعلن عن الاعتمادات المخصصة للدعم الاجتماعي، فقد بلغ بشكل إجمالي 8,325 مليار ليرة، بزيادة اسمية بلغت نحو 33% عن العام السابق، حيث بلغ حجم الاعتمادات المخصصة للدعم الاجتماعي في العام 2024 نحو 6,200 مليار ليرة.

لكن أيضاً بتحويل القيم إلى معادلها الدولارى فإن حجم الزيادة لا يتعدى 14% وفقاً لأسعار الصرف المعتمدة، مع عدم تغييب عامل التضخم أيضاً!

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو تخصيص مبلغ 4,000 مليار ليرة لدعم المشتقات النفطية، بزيادة اسمية بنسبة 100% عن العام السابق! فماذا تعني زيادة 100% على اعتمادات دعم المشتقات النفطية، والتي هي افتراضاً الفارق بين السعر المدعوم وسعر التكلفة؟! فهذه الزيادة تعني أن الفجوة بين السعريين ستزيد بهذه النسبة، وبصريح العبارة فإن ذلك يعني نية مبيتة مسبقاً لزيادة سعر التكلفة الرسمي للمشتقات النفطية خلال عام 2025 بنسبة 100% تقريباً!

لكن كيف سيكون عليه الحال بالنسبة للشرائح والقطاعات الاقتصادية المستبعدة من الدعم؟! ليتبين أن الحكومة ما زالت تعتمد على زيادة أسعار المشتقات النفطية في تمويل جزء من نفقاتها كما جرت عليه العادة، مع غض النظر عن تداعيات ذلك السلبية على مجمل الأنشطة الاقتصادية في البلاد!

لننتسأل بالتالي عن مصادر التمويل من الإيرادات المحلية، بعد استبعاد نسبة العجز المبرمجة مسبقاً!

فالقطاعات العامة ذات الطابع الإنتاجي والاقتصادي، كشركات القطاع العام «النفط، الزراعة، الصناعة... إلخ»، مؤشراتنا تقول إنها في تراجع عام بعد آخر بسبب السياسات الرسمية المتبعة وخاصة مع ذرائع العقوبات والحصار، وبالتالي لا يعول عليها على مستوى الإيرادات المحلية!

أما الحديث عن عدم فرض ضريبة جديدة، أي عدم ابتداء مطارح ضريبة جديدة، فلا يعني عدم الزيادة على المطارح الضريبية الموجودة مسبقاً، وخاصة الضرائب غير المباشرة، في ظل تشوه النظام الضريبي الذي يساعد بشكل كبير على زيادة التهرب الضريبي، وخاصة من كبار المكلفين، واعتماده بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة التي تجبى من الجيوب وبقارات عشوائية وبجرة قلم، مثل قرار تبديل اللوحات للمركبات وغيره من القرارات الشبيهة!

أما عن تعزيز العائد من إدارة أملاك الدولة فهذا يعني مزيد من الخصخصة المباشرة وغير المباشرة لهذه الأملاك، سواء كانت لمؤسسات وشركات القطاع العام وللأراضي والملكيات الأخرى التي تندرج ضمن أملاك الدولة، وهذا لا يخرج عن حيز السياسات المتبعة والقوانين المخصصة لهذه الغاية، تحت عناوين الاستثمار والتشاركية!

ليتبين أن الزيادات الرقمية المعلنة في الموازنة العامة ما هي إلا لعبة طرايبش تقوم بها الحكومة بعيداً عن أية زيادات حقيقية تلبي الغاية منها، وخاصة على مستوى الاعتمادات الاستثمارية واعتمادات الدعم، وهي في الوقت نفسه مبرر لزيادة تخلي الدولة ليس عن

فهل بعد ذلك يمكن الحديث عن زيادة حقيقية في أرقام الموازنة العامة للدولة لعام 2025 واعتماداتها؟!

زيادة الإنفاق الاستثماري!

يعتبر الإنفاق الاستثماري من أهم النفقات إذا ما كانت الغاية منه فعلاً تعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة وأنه يشمل افتراضاً زيادة الموجودات الثابتة في الدولة، وزيادة الدخل القومي، وزيادة الإنتاج، ودعم الاقتصاد الوطني ودور الدولة في الاقتصاد، سواء من ناحية تخفيض معدلات البطالة، أو توجيه الاستثمارات بما يتناسب والمصلحة والحاجة الوطنية!

وقد أقرت اللجنة الاقتصادية زيادة الاعتمادات الاستثمارية من 6,800 مليار ل.س. في العام 2024 إلى 11,100 مليار ل.س. في العام 2025، بنسبة زيادة اسمية 62%.

لكن بتحويل مبالغ الاعتمادات أعلاه إلى معادلها الدولارى نجد أن نسبة الزيادة في الاعتمادات الاستثمارية لا تزيد عن 39% وفقاً لمتغيرات سعر الصرف المعتمد في مشروع الموازنة، وليست 62% كما ورد أعلاه، مع غض النظر عن معدل التضخم كما ذكرنا سابقاً!

مشكلة مصادر التمويل!

بحسب حديث وزير المالية تم تخفيض نسبة العجز إلى 21%، علماً أنها كانت في الموازنة العامة للدولة لعام 2024 بنسبة 26%، الإيرادات المحلية ستموّل نحو 80% من هذا الإنفاق، ولدينا خطة طموحة لتعزيز الإيرادات ولا سيما من خلال تعزيز العائد من إدارة أملاك الدولة. لا يوجد في موازنة عام 2025 أي تخطيط لفرض أي ضريبة جديدة.

نسبة الزيادة في الاعتمادات الاستثمارية لا تزيد عن 39% وفقاً لمتغيرات سعر الصرف المعتمد في مشروع الموازنة وليست 62% مع غض النظر عن معدل التضخم

مسلسل ارتفاع الأسعار لغز لا حل له!



في كل مرة، وخلال كل رصد للأسعار والأسواق، تمر في أذهاننا التساؤلات التالية: ماذا تبقى للمواطن الفقير ليستك به جوعه وليطعم به أطفاله؟ وكيف من الممكن إشباع البطون الجائعة في ظل هذا النمط من التوحش السعري والإجحاف الأجرى الذي تجاوز كل الحدود، وبرعاية رسمية؟ هذه المرة لن نتحدث عن ارتفاع الأسعار فقط، بل عن جنونها، خاصة السلع الاستهلاكية اليومية من خضار وفواكه وغيرها!

مراثون الأسعار ومعاناة المواطن!

من المفروغ منه أنه مع كل ارتفاع في الأسعار ترتفع معاناة المواطن الفقير، في حين تضي الحكومة، بسياساتها الاقتصادية وقراراتها غير المدروسة، غير مكترثة بنتائجها! فالسياسات الاقتصادية الظالمة، وغياب الرقابة التموينية، زاد الأعباء على كاهل المواطن الذي بات عاجزاً عن تأمين احتياجاته الأساسية، وفتح الباب أمام التجار والتأهبين لامتصاص دم الناس أكثر وأكثر دون رقيب ولا حسيب! وقد زاد الطين بلة توقع زيادة معدلات الاستهلاك إثر موجات النزوح من لبنان، التي كانت ذريعة وسبباً مباشراً في زيادة معدلات الاستغلال من قبل حيتان السوق الكبار والمتحكمين فيه، بالرغم من الحديث عن زيادة المعروض من السلع، وبأن السوق لن يتأثر بزيادة معدلات الطلب!

جلنا في أحد أسواق دمشق الشعبية راصدين أسعار بعض المواد الأساسية، وهنا كانت الصدمة فصدية الفقير - البطاطا - بلغت 12 - 15 ألف ليرة، في حين سجل البصل 8 آلاف، والفاصولياء وصلت إلى حدود 27 ألف، والثوم تجاوز حدود 100 ألف للكيلو، في حين سجلت الكوسا والباذنجان أسعاراً شبه رحمانية، إلا أنها أعلى من المعدل الطبيعي في هذا الوقت من السنة، فقد تراوح سعر الكيلو بين 6 إلى 7 آلاف، في حين بلغ سعر كيلو الخيار 12 ألف ليرة، والبندورة 7 آلاف ليرة! لم تسلم الحشائش من جنون الأسعار، فقد

تجاوزت الخسة 6 آلاف ليرة، بينما بلغ سعر الباقية الخضراء على اختلاف نوعها (بقونوس، بقلة، جرجير، نعنع، كزبرة) 1500 ليرة! كذلك الفواكه التي تراوحت بين 15 ألف إلى 35 ألف حسب النوع والجودة! لم يقتصر جنون الأسعار على الخضار والفواكه، بل كذلك البقوليات التي زادت أسعارها بين 2 إلى 5 آلاف خلال أسبوع واحد فقط، وكذلك بلغ سعر كيلو السكر 13 ألف، أما الزيت النباتي فتجاوز حدود 30 ألف، بزيادة قدرها 7 آلاف ليرة دفعة واحدة لكل ليتر! نسبة الزيادة الوسطية على الأسعار تراوحت بين 15-30% خلال فترة لا تتجاوز عشرة أيام بذريعة موجات النزوح، وهذه الأسعار تختلف من محل إلى آخر ضمن السوق نفسه، فما بالك من محافظة لأخرى وبين المدينة والريف، دون وجود معايير واضحة، فكل يغني على ليله!

هذه الحالة من الانفلات السعري والفوضى غير المبررة انعكست على المواطن المعتمد وزادت أعباءه، وكل هذا وسط غياب متعمد لأي جهة رقابية أو تموينية، مما فتح الباب على مصراعيه أمام استغلال التجار، وخاصة مع تفاقم بعض الأزمات التي تعد فرصة ذهبية للفاسدين، في ظل الفراغ الرقابي والحكومة الداعمة، لتحقيق المزيد من الأرباح غير المشروعة عبر احتكار السلع وزيادة أسعارها!

لماذا خرج الفروج من السباق؟!

استوقفنا السوق بتدني أسعار الفروج فيه، وتعليقات المواطنين التي تشكك في جودة الدجاج المذبوح ونوعيته، خاصة بعد أن سجل سعر كيلو الفروج 25 ألف، أما الشراحت فقد تراوحت بين 50 إلى 55 ألف والكستا سجلت 36 ألف!

وهنا نتساءل عن أسباب انخفاض سعر الفروج إلى هذه المستويات!

فهل مرد ذلك لقانون العرض والطلب فقط، أم لأسباب نجهلها تطرقت لها بعض التصريحات الرسمية وشبه الرسمية؟!

فقد أرجع مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة محمد خير اللحام، سبب انخفاض سعر الفروج إلى الإجراءات الوزارية، التي سمحت للمداجن المرخصة وغير المرخصة بالدخول في خط الإنتاج والحصول على مستلزمات من المحروقات والعلف، مما لعبت دوراً مهماً بانخفاض الأسعار!

في حين أفاد عضو لجنة الدواجن عصام العيسى، أن الدجاج ذا السعر المنخفض هو في الغالب «ستوكات»، وهي البقايا المتبقية من إنتاج المزارع بعد فشل نمو بعض الطيور بشكل كامل!

فيما ذهب أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزة إلى سيناريوهات الغش، كذبح الطيور التي نفقت في أثناء نقلها بين المحافظات نتيجة للاختناق بسبب الحرارة أو البرد وبيعها بأسعار مخفضة، إضافة إلى إطعام الطيور في المداجن أعلافاً تحتوي على فطريات نتيجة لسوء التخزين ووجود الرطوبة، مما يؤدي إلى تعفنها، محذراً من السموم التي تتراكم في كبد الفروج، وعند أكلها تتراكم أيضاً في كبد الإنسان!

التصريحات أعلاه متناقضة جداً، فبعضها يشيد بقرار وزاري، والآخر يحذر المواطن من البضاعة الفاسدة والغش، مع استمرار تسجيل

غياب دور التموين وهيئات الرقابة المعنية على الأسواق!

وهنا نتساءل كمواطنين هل نستمتع بوجبة دجاج رخيصة نسبياً بعد أن أصبح الدجاج حلاً، أم لا بسبب انعدام الثقة بالرقابة على الأسواق، وخاصة ناحية سلامة الغذاء؟!

لا مبررات إلا الاستغلال والجشع!

واقع الحال يقول إنه لا مبرر حقيقي وجدي لأي ارتفاع أو زيادة في الأسعار، وخاصة بالنسبة المرتفعة أعلاه التي لا تتناسب حتى مع ذريعة ارتفاع الطلب بسبب موجات النزوح المستجدة!

فالسبب الوحيد لهذه الارتفاعات هو بلا شك الجشع والطمع غير المبرر للتجار الكبار المتحكمين بالسلع وبحركة الأسواق، والذين تحولوا إلى حيتان تتلعب، في كل فرصة سانحة أو أزمة، مقدرات المواطن الفقير محدود الدخل!

وبطبيعة الحال لا يجد الكلام الأخلاقي والوعظ الإنساني آلية لاخترق أذان هؤلاء الوحوش، فتجاراتهم المتحكمة بقوت الناس تغلف بحديثهم اليومي عن الدولار وتأثيره حتى على باقة البقدونس، خاصة تحت وطأة التغطية والدعم الرسمي بالحديث عن العقوبات والحصار والحرب الأخيرة التي تجرئ ساحتهم عملياً، إضافة إلى ما تسفر عنه السياسات الرسمية من أزمات، وخاصة سياسات تخفيض الإنفاق العام والدعم، وما تولده من نتائج على مستوى تفويض الإنتاج المحلي، وبالتالي الاضطرار لزيادة السلع المستوردة لتغطية نقص الاحتياجات، أي مزيد من تراجع الإنتاج والزيادات السعرية والتضخم، وهكذا في دوامة مستمرة من تهديم البنية الاقتصادية عموماً، والتي يدفع ضريبتها المواطن الفقير خاصة والاقتصاد الوطني عموماً!

نسبة الزيادة الوسطية على الأسعار تراوحت بين 15-30% خلال فترة لا تتجاوز عشرة أيام بذريعة موجات النزوح

لا «محرمات» بعد اليوم: سنصفي صناعات



الاقتصاد السوري، وننتقل للمسألة موضوع النقاش:

«الجدوى الاقتصادية» و«الربح الأقصى»: هل تصح كمعايير حكومية؟

خلافاً للانطباع الذي يجري تعميمه اليوم، لا تستند الفكرة القائلة بأن القطاع العام هو حجر الزاوية في الاقتصادات الوطنية إلى «العاطفة» والتمسك بـ«الماضي»، بل إلى نتائج كل من التجربة التاريخية والتجربة الاقتصادية الملموسة اليوم. فالقطاع العام - وبوصفه عاماً، أي أقرب للعب الدور الاجتماعي - منوط به توفير الخدمات والسلع الأساسية الضرورية اجتماعياً بغض النظر عن مدى ربحيتها، أما الشركات الخاصة، بطبيعتها، تعطي الأولوية للربح الأقصى بغض النظر عن الضرورة الاجتماعية والمصلحة العامة.

واحدى نقاط الاستناد في التصريح الحكومي المشار إليه آنفاً، هي أن دراسة «الجدوى الاقتصادية» لخصخصة بعض القطاعات ستكون هي المبدأ التوجيهي لصنع القرار، وهذه كارثة بحد ذاتها؛ عندما يجري نسف «المصلحة الاجتماعية» كنقطة انطلاق في صنع القرار ويستعاض عنها بـ«الجدوى الاقتصادية» تتحول الدولة إلى شركة ويعلو منطلق الربح على حساب مصلحة الناس.

ويزداد هذا الوضع سوءاً عند تطبيقه على القطاع الصناعي. فهذا الأخير ليس مجرد محرك اقتصادي؛ بل هو ركيزة استراتيجية تدعم زيادة هامش الاستقرار الاقتصادي والتوظيف. وخصخصة القطاعات الأساسية في الصناعة تنطوي على مخاطر هائلة تؤدي إلى فقدان السيطرة الوطنية على الموارد والقدرات الرئيسية، وتجعل البلاد عرضة لتقلبات السوق ومصالح رأس المال والدوافع الربحية.

خاسر. واستناداً لهذه الرواية أيضاً، بنتنا نسمع تصريحات متطابقة من حيث المعنى لكنها تتراوح في درجة وضوحها، فبعضها يرفض الهوية الاشتراكية المزعومة علناً ويحملها تبعات ما وصل إليه الاقتصاد السوري من تدهور، وبعضها يتبنى الجوهر ذاته لكنه يحول الحديث السابق عن «هوية اشتراكية» إلى «عباءة اشتراكية» لا ينبغي خلعها رغم «الخيارات الصعبة».

بناءً عليه، يتضح أن الحديث اليوم عن «الأيديولوجيا السلبية الجامدة» مقصود منه «التطبيق الاشتراكي» المزعوم في سورية سابقاً، وأن الحديث عن «المحرمات» يقصد به عمليات الخصخصة التي كانت - وفق هذا الزعم - «مكبوحة» في البلاد بفعل «هويتها الاشتراكية».

ناقشنا سابقاً على صفحات هذه الجريدة مسألة هوية الاقتصاد السوري مراراً. ولا بد من التذكير باختصار أن اقتصاد البلاد هو اقتصاد تهيم عليه علاقات الإنتاج الرأسمالية التي يغلب عليها الطابع الطفيلي، ولا علاقة لحجم قطاع الدولة، سواء كان كبيراً أو صغيراً، بمسألة هوية الاقتصاد. فالسؤال الأساسي الذي يحدد هوية هذا الاقتصاد ليس أين يتم إنتاج الثروة فيه، بل كيف يتم توزيعها بين مختلف الطبقات. وإذا انطلقنا من نمط توزيع الثروة في سورية «وهو في أحسن الحالات 90% منه لأصحاب الربح، و10% لأصحاب الأجور» وأضفنا إليه التخلف والتشوه في شكل علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة، فسوف نصل إلى نتيجة بسيطة، وهي أن ما يسود بلادنا اليوم، من الناحية الاقتصادية، هو اقتصاد السوق المشوه، وأن كل ما يجري الحديث عنه اليوم مقصود منه زيادة سرعة عمليات الخصخصة وتصفية ما تبقى من قطاعات حكومية. سنتوقف عند هنا في الحديث عن هوية

منذ ما قبل انفجار الأزمة، كان من الواضح لدى الجميع في سورية أن أصحاب القرار يسيرون بخطى متسارعة نحو تصفية الاقتصاد الوطني، وبشكل خاص القطاعات الحيوية التي تشكل العمود الفقري للإنتاج الحقيقي في البلاد. في هذا الجو المستمر حتى اليوم، جاءت التصريحات الأخيرة لرئاسة مجلس الوزراء منسجمة مع هذا المسار، وموحية بتسريعه أكثر، داعية لـ«الجرأة الموضوعية» وكسر «المحرمات» والابتعاد عن «الأيديولوجيا السلبية الجامدة».

القرارات يتوقف على جدواها وعائدتها، من منظور شمولي وطني أولاً ومن منظور إستراتيجي ثانياً... يجب أن نتعامل مع القطاع الخاص بعين مجردة موضوعية بعيداً عن الأيديولوجيا السلبية الجامدة، باعتبار هذا القطاع شريكاً حقيقياً في الاقتصاد الوطني في الواقع الراهن وشريكاً في تطويره، وليس مرشحاً فقط للاستثمار في المشاريع الخاسرة التي يريدها القطاع العام».

عن آية «محرمات» وآية «أيديولوجية» يجري الحديث؟

ليستقيم النقاش، لا بد لنا من «فك شيفرة» المصطلحات المستخدمة في هذه التصريحات: يدرك القاصي والداني في سورية أن التصريحات الرسمية - على الدوام وعلى مختلف مستوياتها - تميل لترسيخ انطباع زائف لدى السوريين مفاده أن الاقتصاد السوري كان يتمتع بهوية «اشتراكية»، ومن شواهد هذه الهوية المزعومة وجود تدخل كبير للدولة في الحياة الاقتصادية كان يُحرم «خصخصة القطاعات الحكومية». وهذه الهوية وما تستلزمه من «محرمات» هي السبب - وفقاً للرواية - بتراجع الاقتصاد الوطني وعدم مرونته وبتحول القطاع العام إلى قطاع

أحمد الرز

في إطار النقاش الذي جرى بين أعضاء الحكومة خلال **الجلسة الأسبوعية** يوم الثلاثاء 8/10/2024 حول موضوع وزارة الصناعة المتعلق بدمج كل من المؤسسة العامة للصناعات الهندسية والمؤسسة العامة للصناعات الكيماوية، كانت تصريحات رئيس مجلس الوزراء مثيرة للانتباه. فبعد نقاش «تراوح بين التمسك التقليدي بدور القطاع العام من جهة، وضرورة خروج هذا القطاع من مثل هذه الصناعات من جهة أخرى»، أشار رئيس الوزراء إلى «ضرورة الابتعاد عن المحرمات في طرح الأفكار والرؤى الحكومية»، وشدد على «ضرورة الجرأة الموضوعية في التعاطي مع كل الطروحات أياً كانت، سواء لجهة مقاربتة الخروج من بعض القطاعات الصناعية أو تعزيز حضور القطاع الخاص فيها، في حال أظهرت دراسات الجدوى الاقتصادية وجود مصلحة وطنية عليا من خروج القطاع العام منها وتحويلها إلى القطاع الخاص، وفق المزايا النسبية لكل من القطاعين».

وأضاف إن «موضوع شعبية القرارات الحكومية لن يكون ضمن دائرة معايير تقييم كفاءة هذه القرارات، فمعايير كفاءة

التصريحات الرسمية تعيل لترسيخ انطباع زائف مفاده أن الاقتصاد السوري كان يتمتع بهوية (اشتراكية)

الحكومة ونكافح «الأيديولوجيا السلبية الجامدة»!



عن مصالح فئة خاصة تنتظر بفارغ الصبر للاستيلاء على الممتلكات العامة التي تم بناؤها بعرق وجهه العاملين السوريين. وبطبيعة الحال، الهدف مما نقوله هنا ليس الدفاع عن الوضع الحالي للقطاع العام السوري وجميع مشكلاته البنوية التي يدركها السوريون جيداً، بل محاولة لتفكيك ذرائع من يريد إلحاق المزيد من الأضرار والمشاكل بهذا القطاع وصولاً إلى تصفيته تماماً على حساب السوريين.

ليست للعامل السوري الذي يبقى راتبه على ما هو عليه، بل ويتضاءل دورياً بفعل تراجع قيمته الحقيقية وقدرته الشرائية، ولا للمزارعين الذين يعانون من ارتفاع تكاليف المدخلات، ولا للتجار الصغار الذين تضغط عليهم الممارسات الاحتكارية لأصحاب النفوذ. المستفيدون من هذه الربحية هم كبار الفاسدين الذين يملكون القدرة على الاستفادة من «المشاريع الخاسرة» التي يراد سلبها من القطاع العام أي سلبها من الشعب السوري. وهذه الربحية ليست إلا تعبيراً

الأوليغارشييين، بينما دفع باقي الشعب ثمن الانهيار الاقتصادي. كما أدى تفكيك الصناعات المملوكة للدولة إلى انخفاض الإنتاج الصناعي وزيادة البطالة وتآكل القدرات الصناعية الوطنية. وبالمثل، في الأرجنتين، حيث أدت خصخصة الصناعات مثل النفط والغاز إلى فقدان السيطرة على الموارد الطبيعية، مما أعاق في النهاية قدرة البلاد على إدارة سياساتها الاقتصادية والطاقة بشكل فعال وتجعلها في صدارة قائمة الدول المأزومة اقتصادياً ومالياً.

وراء الهجوم على «الأيديولوجيا السلبية»: موقف أيديولوجي!

بعيداً عن القول إن الدعوة إلى التجرد من «الأيديولوجيا السلبية الجامدة» هي بحد ذاتها موقف أيديولوجي يفترض أن القطاع الخاص، المدفوع بالربح وليس بالمصلحة العامة، هو الأكثر فاعلية، يجب أن نسأل: أين الأدلة على مثل هذه الفاعلية في سياقنا السوري؟ البراهين على تراجع القطاع الخاص في البلاد أكثر من أن تحصى، وربما أكثرها وضوحاً هو ما جرى في سورية خلال الفترة بين 2010 و2022 وأثره على سياسات التوظيف، فجهاز الدولة - على علاته ومشاكله - شهد زيادة طفيفة بنسبة 6,46% في أعداد العاملين فيه، بينما تراجع عدد العاملين في القطاع الخاص بأكثر من 62% «حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء».

وكان يمكن للسوريين أن يفهموا الهجوم الحكومي الأخير على «المعيار الشعبي» في اتخاذ القرارات لو أن الطرح البديل المطروح هو إعلاء شأن «المعيار الشعبي» الحقيقي، لكن اختصار معيار فعالية القرارات في ربحيتها يعبر عن تجاهل فعلي للواقع المعيشي للشعب السوري. والربحية لمن؟ بالتأكيد

وجدير بالذكر أن السعي الحكومي لتصفية قطاع الصناعة في سورية تكشف عنه الأرقام بوضوح: على سبيل المثال يمكن أن نذكر أنه خلال السنوات القليلة الماضية، وعلى نحو مشابه لجميع قطاعات الاقتصاد السوري، انخفض الإنفاق الحكومي التقديري على قطاع الصناعات التحويلية في الموازنة العامة للدولة من حوالي 543 مليون دولار في عام 2003 إلى ما يقارب 105 مليون دولار في عام 2012، أما في موازنة 2021، فلم يتجاوز 27 مليون دولار، ليعاود الرقم الانخفاض بنسبة كبيرة جداً خلال عام واحد، ليصل في موازنة العام 2022 إلى 17,7 مليون دولار! بكلام آخر، فإن الدولة اليوم تنفق على قطاع الصناعات التحويلية 3,2% مما كانت تنفقه على القطاع ذاته في عام 2003!

وعلى هذا النحو، شهدت سورية تراجعاً حاداً في إنتاج الأدوية، فبينما كانت تنتج ما يقارب 119,527,000 كبسولة و184,164,000 قرص و3,458,000 أمبولة و9,048,000 سيروم طبي في عام 2010، باتت في 2020 تنتج فقط 74,794,000 كبسولة، و114,549,000 قرص، بينما تداعى إنتاج الأمبولات والتحاميل والسيرومات الطبية إلى الصفر! وتراجع الإنتاج في مختلف فروع قطاع الكيماويات الحكومي بنسب مشابهة، حيث انخفض إنتاج مساحيق المنظفات من 6,626 طن في 2010، إلى 268 طن فقط في 2020، وخلال الفترة ذاتها، تراجع إنتاج المنظفات السائلة من 1,316 طن إلى 414 طن فقط.

كما تظهر الأمثلة التاريخية مخاطر خصخصة القطاع الصناعي دون النظر الواجب إلى المصالح الوطنية الطويلة الأجل. في روسيا خلال التسعينيات، أدت خصخصة الأصول الصناعية إلى تركيز الثروة في أيدي عدد قليل من



اختصار معيار
فعالية القرارات
في ربحيتها
يعبر عن تجاهل
فعلي للواقع
المعيشي
للشعب السوري

كيف تتعامل الصين مع «تناقضات» سوق الإسكان وتأثيره الاقتصادي؟



إن سوق الإسكان الصيني هو بمثابة «القنبلة» التي تهدد الاقتصاد الصيني بشكل كبير. فمُنذ أن اشرفت شركة التطوير العقاري الهائلة إيفرغراند على الإفلاس، والسلطات الصينية تحاول التعامل مع الحلول المتضاربة لاضطرابها إلى عدم السماح للقطاع بالانهيار، وفي الوقت ذاته عدم السماح بتكرار سيناريو «الإنقاذ» الذي اعتمده الغرب مع المصارف وأدى للنتائج الكارثية التي لا يزال يعاني منها حتى اليوم. في هذا السياق، يتحدث بينغ بو، الباحث في معهد أبحاث التجارة التابع لوزارة التجارة الصينية، عن تنظيم سوق الإسكان الصيني من منظور الاقتصاد الكلي والحاجات المجتمعية. إليكم أبرز ما جاء في مقاله:

■ بينغ بو
ترجمة: قاسيون

الدولة قرارها واتخذت إجراءات حاسمة لتنظيمها، مما حقق نتائج ملحوظة في مكافحة نزعة المضاربة العقارية وضمان سير الاقتصاد الوطني بشكل سليم ومستقر.

تحت تأثير عوامل متعددة، استمر سوق العقارات في التكيف منذ ذلك الحين. وفقاً لبيانات «معهد المؤشر الصيني»، اعتباراً من سبتمبر/أيلول 2024، انخفضت أسعار المساكن المستعملة في 100 مدينة في جميع أنحاء البلاد لمدة 29 شهراً متتالياً. منذ أعلى نقطة في عام 2021 حتى الآن، انخفضت أسعار المساكن في معظم الأماكن في جميع أنحاء البلاد بنسبة 20-30%، وانخفضت أسعار المساكن في بعض المناطق إلى النصف، أو حتى أكثر. واعتباراً من الربع الرابع من عام 2023، من الواضح أن الانخفاض مستمر.

استمر النمو السلبى في الاستثمار العقاري لأكثر من عامين. وفقاً لبيانات المكتب الوطني للإحصاء، انخفض الاستثمار في التطوير العقاري الوطني بنسبة 10,0% إلى 9,6% على أساس سنوي على التوالي في عامي 2022 و2023. وانخفضت مبيعات المساكن التجارية الجديدة في عام 2023 بنسبة 27,6% على أساس سنوي. مع دخول عام 2024، لم يتم عكس هذا الاتجاه، وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/أب، انخفض الاستثمار في التطوير العقاري الوطني بنسبة 10,2% على أساس سنوي.

الضغوط على الاقتصاد

أدى الانخفاض المستمر في أسعار المساكن إلى فرض ضغوط هائلة على الاقتصاد. تراجع الاستثمار العقاري لنحو ثلاث سنوات متتالية، مما زاد الضغط على تنمية الاقتصاد الوطني. بلغ دخل تحويل الأراضي -40,3% على أساس سنوي، كما اتسع نطاق الانخفاض أيضاً في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/أب، انخفضت الكمية التراكمية للأراضي التي

استحوذت عليها أكبر 100 شركة عقارية بنسبة 42% على أساس سنوي. في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024، استمر سوق الأراضي الوطنية في الانكماش، مع انخفاض العرض والطلب على الأراضي السكنية في 300 مدينة وأكثر من 30% على أساس سنوي، وانخفاض رسوم نقل ملكية الأراضي بأكثر من 40%، وتزايد الضغوط المالية المحلية.

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من السياسات المتعددة التي تتبناها الحكومة لتحقيق استقرار العمالة، فإن معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً مستمر في الارتفاع، حيث بلغ مستوى مرتفعاً جديداً هو 18,8% في أغسطس/أب. ويتأثر هذا الجزء أيضاً بالتعديلات العقارية والضعف الاقتصادي. باختصار، إن الوضع التشغيلي العام الحالي للاقتصاد الصيني خطير للغاية ويجب أن يكون مصدر قلق كبير.

لكن هناك أسباب كافية للسيطرة الكلية على العقارات. أدى التنظيم العقاري في الصين إلى كبح الارتفاع السريع في أسعار المساكن، وفي الوقت الذي أدى فيه إلى استقرار الاقتصاد، كان له أيضاً تأثير سلبي معين على التنمية الاقتصادية. مع ذلك، فإن مثل هذا التنظيم له ما يبرره تماماً وضروري.

الأول هو تجنب اندلاع الأزمة الاقتصادية: فإذا ارتفعت أسعار المساكن بسرعة أكبر مما ينبغي وبأعلى مما ينبغي، فإن الأزمات الاقتصادية والمالية سوف تحدث غالباً أثناء التعديلات. وهذا ما يعرف عادة باسم «عشر أزمات، تسع منها عقارية»، وهو ما ألحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد والمجتمع. ومن أجل تجنب اندلاع الأزمة، تتخذ الدول عادة ضوابط وقائية، والصين ليست استثناء.

ثانياً، يستمر الضغط الخارجي في التزايد: منذ عام 2018، شنت الولايات المتحدة حرباً تجارية ضد الصين، مما ألحق الضرر بالبيئة الخارجية للصين. في ظل هذه الظروف، من المطلوب أيضاً بشكل موضوعي تعزيز السيطرة الكلية، وتعزيز التفكير النهائي، والقضاء على علامات الأزمة المالية، ولا مفر من تنظيم سوق العقارات.

ثالثاً، قد يؤدي الارتفاع السريع في أسعار المساكن إلى التحول إلى الواقع الوهمي: على الرغم من أن صناعة العقارات تحتوي على عناصر الاقتصاد الحقيقي، إلا أنها لا تزال في

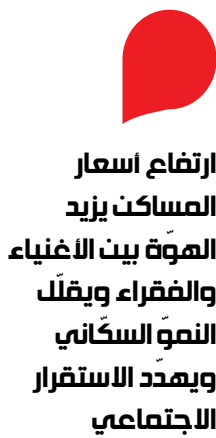
الأساس صناعة مالية. إن نموذج التطوير عالي الديون والرفع المالي ومعدل الدوران المرتفع الذي تستخدمه عادة الشركات العقارية ليس محفوفاً بالمخاطر فحسب، بل سيجذب أيضاً مبلغاً كبيراً من الأموال إلى العقارات ومجالات الاقتصاد الافتراضي ذات الصلة، مما يؤثر على الاستثمار في العقارات والاقتصاد والتنمية السليمة للاقتصاد الوطني.

تأثير أسعار العقارات على الإنجاب

رابعاً، يخلق الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء ويؤثر على النمو السكاني: إن الارتفاع السريع والمستمر في أسعار المساكن سوف يحدث تأثيراً استقطابياً قوياً بين الأغنياء والفقراء، وسيؤثر بشكل أساسي على الاستقرار الاجتماعي. لقد أثبت التاريخ الصيني والأجنبي أنه لا يوجد مجتمع قادر على الصمود في وجه الأضرار الناجمة عن الاستقطاب المتزايد بين الأغنياء والفقراء لفترة طويلة. علاوة على ذلك، وفي ظل الظروف الاجتماعية الحالية، فإن الارتفاع السريع والمستمر في أسعار المساكن سوف يلحق ضرراً كبيراً برغبة السكان في إنجاب الأطفال. وهذه مسألة أساسية تتعلق بالأمن القومي وتهدد السلام والاستقرار على المدى الطويل.

وفقاً لدراسة أجرتها جامعة رنمين الصينية، فإن أسعار المساكن لها تأثير سلبي كبير على احتمالية إنجاب طفل: فكل زيادة قدرها 1000 يوان في أسعار المساكن، ستخفض احتمالية إنجاب طفل واحد بنسبة 1,8% إلى 2,9%، وستخفض احتمالية إنجاب طفل ثان بنسبة 2,4% إلى 8,8%. ذات يوم نشرت كلية الإدارة العامة بجامعة ساوث وسترن للتمويل والاقتصاد تقريراً بحثياً يشير إلى أنه مقابل كل زيادة بنسبة 1% في متوسط سعر المساكن، تنخفض رغبة المرأة في إنجاب الأطفال بنحو 0,2%. ويمكن القول إن الانخفاض في عدد السكان قد أدى إلى تآكل أساس أسعار المساكن بشكل أساسي.

لذلك، فإن التنظيم العقاري ضروري. إن التعزيز المستمر للتنمية عالية الجودة، وتسريع تطوير قوى إنتاجية جديدة، وتنمية قوى دافعة جديدة، هو الاتجاه لمزيد من التنمية في الصين في المستقبل.



ارتفاع أسعار المساكن يزيد الهوة بين الأغنياء والفقراء ويقلل النمو السكاني ويهدد الاستقرار الاجتماعي

لدى أمريكا المال للحرب لكن ليس لإنقاذ مواطنيها من الأعاصير!



إعصار كاترينا في عام 2005 مذهلة. ففي أعقاب إعصار كاترينا، عمدت إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش إلى توسيع التمويل المخصص للحرب التي تشنها الولايات المتحدة في العراق بدلاً من تقديم الدعم الكافي للمجتمعات المتضررة من الإعصار.

لكن رفض التخفيف من أزمة المناخ وحماية المجتمعات ضد الأحداث المناخية المتطرفة بشكل متزايد ليس من اختصاص الجمهوريين فقط. اليوم، تعطي الإدارة الديمقراطية أيضاً الأولوية للمصالح الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط على حماية مواطنيها من العواقب الكارثية لتغير المناخ. ففي الوقت نفسه الذي أعلنت فيه الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ عن عجز في التمويل عاجل قدره 9 مليارات دولار أمريكي مطلوب بشكل عاجل للتعامل مع تداعيات هيلين، قدمت إدارة بايدن 8.7 مليار دولار أمريكي إضافية كمساعدات «إسرائيل» لمواصلة الإبادة الجماعية في غزة وغزو لبنان.

في لحظة ما، تستطيع الحكومة الأمريكية أن ترسل حاملات طائرات محملة بالآلاف الأفراد والمعدات المتطورة إلى الشرق الأوسط. ولكن بروس تيبوتون اضطر إلى التشبث بشجرة لمدة ست ساعات لإنقاذ حياته، وذلك لأن فريق الإنقاذ التطوعي الوحيد الذي يفكر إلى الموارد اللازمة كان وحيداً في المقاطعة بأكملها.

لكن من المؤسف أن إعصاراً آخر ضرب فلوريدا، ومن الممكن أن يكون أكثر تدميراً من إعصار هيلين. ولكن إدارة الطوارئ الفيدرالية تعاني من نقص حاد في الموظفين، مما يعني أن المزيد من الناس قد تتقطع بهم السبل دون إنقاذ، تماماً كما حدث مع الناس الذين ضربهم إعصار هيلين. وقد أشارت الوكالة إلى أن 9% فقط من موظفيها متاحون للانتشار في فلوريدا لأنها تكافح العديد من الكوارث البيئية الأخرى. والأموال اللازمة لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح موجودة، ولكنها تنفق على تفجير الأطفال الفلسطينيين.

من حواجز تخفيف الفيضانات، ولذلك لا يجب البناء فوقها. بدلاً من ذلك، تم ردمها حتى يتمكن المطورون من بناء منازل واهية، مما أدى إلى تدمير الأصول ذاتها التي يمكن أن تدافع ضد الفيضانات المدمرة التي اجتاحت مساكن الناس في دقائق.

في مجتمع ذي تفكير منطقي، قد تُعتبر هذه التصرفات متهورة للغاية. ولكن في ظل الرأسمالية، فإن الحد من القيود البيئية المكلفة أفضل للأعمال التجارية من ضمان سلامة المساكن.

لم يكتفِ المجلس التشريعي للولاية بمنع حماية المجتمعات من العواصف، بل بذل المشرعون جهوداً إضافية لحماية إنتاج الوقود الأحفوري واستخدامه. فقد وجد تقرير صادر عن مشروع سلامة البيئة أن الولاية خفّضت التمويل المخصص لإدارة جودة البيئة بنسبة 35% في العقد الذي بدأ في عام 2008، وهو أحد أكبر التخفيضات التي طرأت على وكالة بيئية تابعة للولاية في ذلك الوقت. وقد حصلت شركات الطاقة مثل شركة «ديوك إنرجي Duke Energy» على صفقات مريحة حتى لا تضطر إلى معالجة المناطق المتضررة بمياه الصرف الصحي السامة من محطات الطاقة الخاصة بها بشكل صحيح. ربما يجب أن يثير الانتباه في هذا الصدد تعيين حاكم الولاية في ذلك الوقت، ماكروري Pat McCrory، كواحد من المديرين التنفيذيين في شركة ديوك إنرجي.

أطلق الكوميدى ستيفن كولبيرت Stephen Colbert مزاحاً على ولاية كارولينا الشمالية لقب الولاية التي «حظرت تغير المناخ». ولكن على الرغم من هذا المزاح، فقد دعمت هذه القوانين أرباح المطورين العقاريين وشركات الوقود الأحفوري، مع إدراكهم التام للمخاطر التي تشكلها على المجتمعات المحلية. ومن المرجح أن يموت الناس بسببها. إن أوجه التشابه بين ما حدث وبين الطريقة التي تعاملت بها حكومة الولايات المتحدة مع

مع ارتفاع حصيلة القتلى من جراء إعصار هيلين وميلتون الذي ضرب عدداً من الولايات والمدن في الولايات المتحدة، وبحث الناس وسط انقراض مدنها المدمرة عن ناجين، يعطي صناع القرار السياسي الأمريكيون الأولوية للإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط والمصالح التجارية في الداخل. هذا ما تحدثت عنه كلارا دي-كوستا ريدل، الناشطة الماركسية الأمريكية التي تكتب لعدد من الصحف والمجلات، من أهمها صحيفة «العلم الأحمر» Red Flag التابعة لأكثر تنظيم شعبي/ جماهيري في أستراليا «البديل الاشتراكي» Socialist Alternative.

كلارا دي-كوستا ريدل لترجمة: قاسيون

إعصار هيلين. ولكن هذه المأسي لم تكن نتيجة لظاهرة مناخية غير عادية خارجة عن سيطرة أي شخص. بل إنها تفاقمت بسبب الأولويات التي وضعها نظام مريض لا يكتفح بحياة أو رفاه أغلبية الناس.

لقد حذر علماء المناخ من أن تغير المناخ يزيد من شدة الأعاصير في الولايات المتحدة. وقد أصدرت منظمة «المركزية للمناخ» Climate Central تقريراً في مايو/أيار جاء فيه أن منطقة الأبالاش تتحمل عبئاً هائلاً بسبب الفيضانات الحالية والمستقبلية. ومع ذلك، أمضى المجلس التشريعي لولاية كارولينا الشمالية العقد الماضي في عكس تدابير التكيف مع المناخ وخفض اللوائح البيئية لمصلحة المطورين العقاريين وقطاع الوقود الأحفوري.

في عام 2023، ألغى المشرعون في الولاية قواعد البناء التي تتطلب عمليات تفتيش للمنازل الداخلية للتأكد من أنها مبنية لتحمل الرياح العاتية. وقد أيد هذا التغيير «اتحاد بناء المنازل في ولاية كارولينا الشمالية» North Carolina Home Builders Association، وهي مجموعة من المطورين العقاريين. وزعموا أنه غير ضروري خارج المناطق الساحلية، على الرغم من التوقعات بأن المجتمعات الداخلية تواجه خطراً أكبر من الأعاصير المدمرة مع تكثيف تغير المناخ. كما أيدت المجموعة نفسها التشريع لفتح الأراضي الرطبة wetlands في الولاية للتنمية العقارية. تشبه الأراضي الرطبة الإسفنج في امتصاصها مياه الأمطار وتشكل جزءاً أساسياً

مع تأكيد مقتل أكثر من 220 شخصاً واختفاء المئات، يعد إعصار هيلين أعنف إعصار يضرب الولايات المتحدة منذ أن دمر إعصار كاترينا مدينة نيو أورليانز في عام 2005. وكانت منطقة الأبالاش في ولاية كارولينا الشمالية الأكثر تضرراً من العاصفة، على الرغم من أنها كانت أقل تضرراً بالأعاصير تاريخياً. تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات غير مسبوقة، ابتلعت مدناً بأكملها، وقطعت الكهرباء والمياه، ودمرت الطرق المؤدية إلى المنطقة. في بلدة مارشال الصغيرة في ولاية كارولينا الشمالية، وصف المراسل نيكولاس بوغل بوروز قصة مروعة بشكل خاص لصحيفة نيويورك تايمز. دمر الفيضان منزل بروس تيبوتون بينما كان لا يزال بداخله. تمكن الرجل البالغ من العمر 75 عاماً من الإمساك بشجرة وطلب المساعدة. تشبث بها لمدة ست ساعات، منتظراً وصول فريق الإنقاذ، بينما كانت عائلته وأصدقائه يراقبون بلا حول ولا قوة من ضفة النهر. لكن لم يكن هناك سوى فريق إنقاذ متطوع واحد للمقاطعة بأكملها. عندما وصل الفريق أخيراً، أخبروا عائلته أن عملية الإنقاذ مستحيلة لأن الأمر خطير للغاية دون قارب بخاري - حيث لم يكن لديهم سوى طوافات. في النهاية، استسلم لمياه الفيضان. وما زالوا لم يعثروا على جثته. إن مصير تيبوتون ليس سوى قصة واحدة من مئات القصص المشابهة التي وقعت في أعقاب

بينما تعاني إغاثة
الأمريكيين من
إعصار هيلين عجزاً
ب 9 مليارات دولار
تقدم واشنطن
«لإسرائيل» 8,7
مليارات إضافية
لغزو لبنان

الكيان يهاجم العالم بأسره.. الأمم المتحدة بوابة ورمز مكثف



يحارب الكيان الصهيوني لأجل «وجوده / احتلاله» منذ نشأته على طول الخط، ويحارب الآن بإجرام أعلى بمواجهة تهديد وجودي بات أقرب من أي وقت مضى، وإذا ما كان منذ نشأته يضرب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعرض الحائط، بات اليوم يهاجم الأمم المتحدة مباشرةً سياسياً ودبلوماسياً ومؤخراً عسكرياً.

■ يزن بوظه

يتزامن الهجوم الصهيوني على المؤسسة الدولية مع تراجع قدرة الكيان ومشغله الأمريكي على الضبط والتحكم بهذه المؤسسة الدولية. وهو ما يعني ضمناً مسألتين، الأولى: هي شيطنة الأمم المتحدة والتنصل من قراراتها. والثانية: هي الهجوم على المجتمع الدولي بأسره، عبر الهجوم على الأمم المتحدة، كونها المعبرة عن هذا المجتمع، وترمز إليه.

ليس جديداً، ولا استثنائياً، صدور قرارات من الأمم المتحدة تدين «إسرائيل» أو تتناقض مع مصالحها وأهدافها ومطامعها، فمهما كان بمقدور واشنطن وتل أبيب وفي ذروة قوتها السيطرة وضبط ما يجري ويصدر عن الأمم المتحدة، لم يكن بمقدورها فرض ما يريدون على الدول المختلفة، وما تقدمه من مشاريع قرارات، سواء في الجمعية العامة، أو مجلس الأمن والتصويت عليها، وظل بإمكانهم استخدام الفيتو واستثمار حيازة الدول الغربية لهذا الحق، لتعطيل أكبر عدد ممكن من هذه القرارات.

واستطاعت الولايات المتحدة ونظراً لأنها تؤدي دور «شرطي العالم» أن تعتبر أي قرارات لا تناسبها قرارات غير ملزمة، وأعطت الغطاء اللازم «لإسرائيل» لتجاهلها، مدعومة بالقوة الأمريكية التي لم تكن ترى أطرافاً أخرى في العالم قادرة على لجمها.

الجديد اليوم، لا يتعلق بالنتيجة التي نراها ممثلة بالقرارات الأشد التي تصدرها الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية المشابهة، وكان آخرها وأبرزها إصدار محكمة الجنايات الدولية مذكري اعتقال بحق رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتانياهو، ووزير دفاعه يوآف غالانت، وإنما بالسبب خلفها والمتمثل بخطتين على التوازي: تراجع الولايات المتحدة ومعها الكيان الصهيوني، وصعود

قوى دولية جديدة مناهضة لهما، ومنه ينعكس على مختلف الدول الأخرى، وذلك معناه عملياً، ضغط وتهديد مباشر وحقيقي على الكيان الصهيوني، وإمكانية إلزامه لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي كافة، بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة.

إعلان الحرب

على المؤسسات الدولية وما تلاه

منذ أن أعلنت محكمة الجنايات الدولية عن مذكري الاعتقال، اتخذت تل أبيب -بايعاز من واشنطن بطبيعة الحال- قراراً ببدء شيطنة المحكمة والهجوم عليها، وبعد عمل إعلامي وصحفي وسياسي دؤوب مهد لهذه المهمة، ثم انتقل الهجوم إلى مرحلة جديدة أعنف ضد الأمم المتحدة، وصلت حد «إعلان الحرب» عليها من على منبر قاعة الجمعية العامة نفسها في نيويورك 27 أيلول الماضي على لسان نتانياهو بخطابه قائلاً: إن الأمم المتحدة باتت «مهزلة مثيرة للازدراء».

وبدا «الازدراء» في 2 تشرين الأول، حينما أعلن وزير خارجية الكيان يسرائيل كاتس، أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش شخصية غير مرغوب بها في «إسرائيل»، وذلك بدءاً من عدم انصياعه لتل أبيب في إدانة هجوم 7 تشرين الأول الذي نفذته المقاومة الفلسطينية في العام الماضي، ومواقفه الداعمة لوقف الحرب على غزة، ولاحقاً على لبنان، ودعم إقامة دولة فلسطينية كاملة، استناداً لقرارات مجلس الأمن من جهة، وتعبيراً مكثفاً عن مواقف المجتمع الدولي بأغلبيته المطلقة، كما برز في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإدانته لإجرام الكيان المستمر.

وكان الكيان الصهيوني قد عبّر صراحةً بأشكال مختلفة على مرّ العام: كل من ليس معنا، ضدنا، وكل من لا يدين هجمات السابع من تشرين الأول، ضدنا.

تلا ذلك هجمات عسكرية مباشرة على قوات حفظ السلام «اليونيفيل» التابعة للأمم المتحدة ضمن الشريط الفاصل، أو ما يسمى بالخط الأزرق، وذلك رغم إشارات وتحذيرات سابقة من «اليونيفيل» التي أصدرت بياناً في 6 من شهر تشرين الأول الجاري، جاء فيه «تشعر اليونيفيل بقلق بالغ إزاء الأنشطة الأخيرة التي قام بها [الجيش الإسرائيلي] بالقرب من موقع البعثة 6-52»، وبعد 4 أيام بالضبط أعلنت البعثة عن إصابة جنديين من قوات حفظ السلام، جراء قصف «إسرائيلي» شبه مباشر، وإصابة برج مراقبة تابع لها، ثم في 12 من الشهر الجاري أعلن عن إصابة جندي آخر من قوات حفظ السلام بإطلاق نار، لكن دون اتهام مباشر للكيان بذلك.

الجدير ذكره، أن الكيان وبعد قصفه لها، طالب وضوحاً قوات حفظ السلام بنقل قواتها لمسافة 5 كم نحو الشمال، إلا أن الأخيرة أعلنت بحد رفض هذا الطلب، واستمرارها بمحاولة أداء مهمتها.

الأمم المتحدة

رمز مكثف للمجتمع الدولي

إن شيطنة الأمم المتحدة والهجوم عليها بهذا الشكل، وإذا كان يهدف بجزء منه للتنصل من قراراتها، ومحاولة التقليل من شأن إداناتها، إلا أنه وبالجزء الأكبر منه، يعني هجوماً على المجتمع الدولي بأسره، وبأغلبيته المطلقة المناهضة للكيان وممارساته، وكما قال

المنسوب الروسي في مجلس الأمن: إن قرار «إسرائيل» بإعلان غوتيريش شخصية غير مرغوب بها «صغرة ليس فقط للأمم المتحدة، بل لنا جميعاً في مجلس الأمن... ندعو أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى الرد على هذا العمل الشائن».

وإذا كان هذا الهجوم تنفذه «إسرائيل» فإن مطلقته وراعيته عملياً هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم يعد بمقدورها فرض أجندتها ومصالحها على المجتمع الدولي، أو عدم اتخاذها في الحسبان، سواء بمعاركها المباشرة، أو بحماية «طفلها الصهيوني»، وعليه، أمام الفرز الحاصل دولياً بغير مصلحة واشنطن، باتت هذه الدول جميعها خصوماً وأعداء يمثون تهديداً حقيقياً، باستثناء بضعة دول أوروبية، وقلّة من الحكومات الخائفة، بشكل مؤقت.

وإذا ما كانت مسألة استمرار وجود الكيان الصهيوني قد وضعت على طاولة البحث وعلى المدى المنظور، مما يدفعه لممارساته الوحشية والجنونية الأخيرة، وصولاً إلى حملته لواء الهجوم على المجتمع الدولي بأسره، عبر بوابة الأمم المتحدة، فإن ما يشابهه -وبشكل أدق منطلقه وأساسه- يتعلق بمسألة استمرار وجود الدور الأمريكي الذي عرفناه سابقاً، وهي التي سبقت الكيان أساساً بسنوات، عبر انسحابها من بعض الاتفاقيات الدولية كباريس للمناخ، والشراكة التجارية وغيرها.

إذ كان هذا الهجوم تنفذه «إسرائيل» فإن مطلقته وراعيته عملياً هي الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يعد بمقدورها فرض أجندتها ومصالحها على المجتمع الدولي

إن رصد السلوك الصهيوني اتجاه المؤسسات الدولية وتحديداً الأمم المتحدة، يدفعنا إلى استنتاج مفاده، أن هذه المعارك اليومية والاستفزازات الصهيونية هي نابعة في الواقع من قرار سياسي واع داخل الكيان، وليست قرارات متفرقة، أو ردات فعل، بل تعكس إلى حد كبير إدراك الكيان أنه يدخل مرحلة جديدة، لم يعد متاحاً فيها تقديم نفسه كـ ابن شرعي للمجتمع الدولي، فهو كيان خارج عن هذا القانون، ويعلم مسبقاً أن الصدام مع هذا المجتمع قادم لا محالة، ولكنه استطاع تأخير قدر الإمكان، وذلك تحديداً استناداً إلى الوزن الأمريكي الذي فرض سرديّة محددة للتعامل مع الكيان، أما اليوم فالوضع اختلف، وبات الصدام حاصلاً ولا يمكن تجاهله.

قضايا الشرق

عن أهداف «إسرائيل»
الحقيقية في لبنان!

إنّ الواقع الذي خلقته واشنطن في الإقليم بالاعتماد على أدواتها «إسرائيل»، كان يهدف منذ اللحظة الأولى إلى تفجير المنطقة عبر تأجيج تناقضاتها الداخلية، وربما بالاعتماد على عناصر موجودة بالفعل داخل هذه الدول وبناها السياسية، وأنّ المراقب لتطورات العملية العسكرية الصهيونية في لبنان، وحتى قبل توسيعها يمكنه الخروج باستنتاجين أساسيين:

الأول: منذ أن أعلنت المقاومة في لبنان عن فتح جبهة لإسناد غزة، بدأ العمل الحثيث على إعادة ضخ جملة من القضايا التي ترتبط بالداخل اللبناني، من سبيل «قرار الحرب والسلام» و«سيادة الدولة على أراضيها» و«حصار السلاح بيد الجيش»، وذلك تحديداً بهدف الهجوم على حزب الله من جهة، وتأجيج التوترات في الداخل من جهة ثانية، عبر طرح مسائل وطنية ينبغي نقاشها وحلها، ولكن على أن تكون جزءاً من مشروع وطني شامل، لا قضايا جزئية منتقاة لأسباب سياسية مشبوهة، ومترافقة مع عدوان خارجي، والمثير للانتباه، أن الضخ لم يتوقف على الإعلام فحسب، بل بدأت بعض الأطراف السياسية تتحرك، وتحاول تجميع القوى اللازمة للتفجير، لكن المهمة لم تكن قابلة للإنجاز في حينه، وهو ما يفسر التطور العسكري التالي.

الثاني: وهو أن تطوير العملية العسكرية الصهيونية ضد لبنان، واغتيال قيادات أساسية في حزب الله، والتصعيد غير المسبوق، مع ما يرافقه من إعلان عن اجتياح بري مرتقب، وقصف مستمر لا يتوقف، هي كلها عناصر أساسية لتفجير الوضع السياسي الداخلي، أي أن الهدف الاستراتيجي لتطوير العمليات العسكرية في لبنان لا ينبع من وهم إحراز نصر عسكري سهل على حزب الله، أو تحقيق الأهداف «الإسرائيلية» المعلنه، مثل: عودة المستوطنين إلى الشمال، بل يهدف في الواقع إلى تحضير الأرضية لأطراف داخلية لتستثمر الضربات التي توجهها «إسرائيل» إلى لبنان وحزب الله، وتحاول قلب المعادلة السياسية الداخلية، ما يدفع الأمور إلى صدام داخلي حاد، لن يكون محصوراً بالأطر «الدبلوماسية» و«السياسية».

مشروع الفوضى الأمريكي والصهيوني يعتمد بشكل أساسي على استخدام السلاح للضغط على المنطقة، وتأجيج تناقضاتها الداخلية، ولذلك تبدو الأهداف «الإسرائيلية» المعلنه لهذه المعركة أو تلك، ما هي إلا محاولة للتضليل، فالهدف الأساسي اليوم هو أن يسخر جيش الاحتلال الأجواء بشكل تدريجي ومضبوط أمريكياً، أملاً في إطلاق التفاعل «المطلوب»، لكن تطور الأحداث في لبنان حتى اللحظة يشير إلى أنّ عناصر التفجير لم تكتمل بعد، وهو ما قد يفرض عليهم رفع الضغط العسكري في الجنوب إلى مستوى جديد.

عن «كأس السم» الذي تقدمه لنا ماكينة الدعاية السياسية!

«إيران هي الخصم الأساسي
[إسرائيل]»

لا شك، أن إيران تظهر بشكل واضح طرفاً مقابل للكيان الصهيوني، ومن هنا يتسرع بعض المحللين فيقدّمون سلسلة من التحليلات، تتحول فيها دول المنطقة إلى «أضرار جانبية» تسقط فوقها صواريخ وقذائف المتخاصمين، ويأتي ذلك منسجماً إلى حد بعيد مع المشروع الأمريكي، الهادف إلى تفتيت المنطقة وزرع العداوات بين دولها، وتقديم «إسرائيل» على أنّها «جزء أصيل» بل ويجب الاعتماد عليه في مواجهة «مشروع إيراني دخيل»!

جرى تسويق هذه الفكرة بالتحديد لأكثر من عقد، وفي حين لم يفهم البعض معناها في حينه، يبدو اليوم واضحاً أنّ قبول هذه الفكرة بالذات كان الأرضية الأساسية التي تقف عليها قوى سياسية مشبوهة، وتحرض جمهورها ضد إيران بشكل أساسي، في مقابل انتقادات خافتة وحجولة لـ «إسرائيل» تنتقي مفرداتها بشكل دقيق من البيانات الغريبة الشكلية! فحالة الإجماع الشعبي الواسع على عداء «إسرائيل» وضرورة مقاومة المشروع الصهيوني باستخدام كل الوسائل المتاحة، كانت تتقلب «علاجاً أمريكياً مريباً» تحيد فيه هذه المسألة جانباً بشكل مؤقت، وتوجه واشنطن وتل أبيب سهامها ضد إيران تحديداً، ثم يتبع ذلك اتهام كل من يرفع السلاح ضد جيش الاحتلال بأنه «أداة» بيد طهران، وأنّ أي إنجاز تحققه أي مقاومة على الأرض، هو تقدّم لإيران وليس خطوة باتجاه حل القضية، وقيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس.

إن نقاش هاتين الفكرتين بشكل واع، هو ممر إجباري لصياغة موقف سياسي صحيح، وهو ما يفتح مجالاً للخروج بأقل الخسائر من النار المشتعلة حولنا، القول بأنّ الولايات المتحدة هي الرأس المدبر، يفرض على دول المنطقة إعادة صياغة العلاقة بها، وإعادة تصنيفها كطرف معاد لمصالح المنطقة، ودولها كلها، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة وضع مهمة إخراج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط على رأس سلم الأولويات، إيران من هذه الزاوية بالتحديد قوة لا يمكن إغفالها لتحقيق هذا الهدف، لا شك أن تعاطف وزناً في الإقليم قد يخلق أطرافاً كثيرة أخرى، لكن استعادة الاستقرار المستدام وإنهاء المشروع الصهيوني، سيكون خطوة أولى لإعادة رسم التخوم والتوازنات بما يضمن مصالح دول الإقليم الأساسية، ويؤمن ضمناً مناخاً صحياً للدول الأخرى لتحقيق مصالحها الوطنية، عبر تعاون وتكامل الأطراف جميعها، بدلاً من تحويل الحدود السياسية إلى خنادق معدة للقتال.

مكان آخر في المعادلة يبدو أن وقته لم
يحن بعد.

من جهة أخرى يرى منظرون، وتحديداً بعض وجوه تيار الواقعية السياسية، أنّ من يقود هذه الحرب فعلياً هو «إسرائيل»، على أساس أنّها قادرة عبر لوبي كبير ومنظم أنّ توجه القرار الأمريكي في الاتجاه المطلوب «إسرائيلياً» وأنّ تفتح مخازن السلاح لتأخذ ما تشتهي منها، لكن وإن كان نشاط هذا اللوبي موجوداً فعلاً وله صيت ذائع، إلا أنّ المسألة أكثر تعقيداً من ذلك، فلا يمكن القول: إن مئات السياسيين الأمريكيين ومن ضمنهم صناع القرار الحقيقيين في واشنطن قد جرى «توهمهم مغناطيسياً» وينفذون أوامر «إسرائيل» دون وعي! بينما يمكننا إذا ما قاربنا المسألة من زاوية مختلفة، أن نصل إلى فهم أكثر عمقا، فوجود «إسرائيل» كان هدفاً للصهيونية العالمية التي تعبر منذ نشأتها عن مصالح رأس المال المالي، الذي يسيطر بدوره على الجزء الأكبر من السلطة في الولايات المتحدة، إن لم يكن كلها، وتعمل هذه الفئة لتأمين مصالحها الطبقية، التي تجد تعبيرها في منطقتنا على شكل فوضى يؤججها الكيان، وعلى هذا الأساس يكون صحيحاً القول: إنّ المغامرة «الإسرائيلية» تعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر، لكنّها في الواقع تنسجم كلياً مع مصالح أصحاب القرار الحقيقيين في واشنطن، الذين لا يعينهم مكانهم الجغرافي، ولا يرون في تقسيم الولايات المتحدة خطراً وجودياً على مصالحهم.

■ علاء ابو فراج

ترافق ذلك كله - خلال الأسابيع القليلة الماضية - مع حملة إعلامية تضليلية غير مسبوقه، تقدّم ضمنها أفكار «يجب» أن تقبل كما هي، وبلا نقاش! لكنها في الواقع تسقط أمام أبسط قواعد المنطق، ويمكننا إذا أردنا استعراض بعضاً مما يجري تسويقه وفرضه قسراً على عقول المتلقين، أن نحدد فكرتين أساسيتين، ويكون لزاماً علينا تفكيكها إذا ما أردنا حقاً تشخيص الواقع الحالي بشكل دقيق.

«إسرائيل» خارجة عن السيطرة!

مع كل تصعيد أو جريمة جديدة يرتكبها الكيان، يسارع المسؤولون الأمريكيون تكرار الإعلان ذاته: «لم تكن على علم بذلك!» وتغزو الصحف أخباراً عن مكالمات «نارية» مفترضة بين المسؤولين الأمريكيين ونظرائهم في الكيان، وعلى هذا الأساس «تقلق» واشنطن من تداعيات قرارات المسؤولين الصهيونية، لكن الحقيقة المثبتة تكمن في أنّ الكيان لم يكن قادراً على تأمين مستلزمات أطول حرب في تاريخه، دون الدعم الأمريكي الشامل، الذي وصل حدّ انخراط الجيش الأمريكي بشكل مباشر في صدّ عمليات إيران لضرب «إسرائيل».

في الحقيقة، ينبغي التمييز عند نقاش هذه المسألة بين خلفيات أصحابها والمناهج التي يتبعونها في تحليل وفهم العلاقة بين الطرفين «إسرائيل» و«أمريكا»، فلبعض مصلحة في فصل الطرفين عن بعضهما بهدف تبرير استمرار العلاقة بواشنطن، ولا يمكن ذلك إن أقرّوا بأنّها رأس الأفعى! فتقديم المسؤولين الأمريكيين أنفسهم بهذه الطريقة يسمح للولايات المتحدة ألا تتحمل بالضرورة ما ينتج عن عمليات جيش الاحتلال، وتحديداً في المجال الإعلامي والسياسي، والمثال الأكثر وضوحاً على ذلك، هو أنّ واشنطن كانت ولا تزال الوسيط والراعي الأساسي لمفاوضات «وقف إطلاق النار في غزة» وهذا يعني نظرياً أنّها طرف محايد، وكان إعلان من الإدارة الأمريكية عن مسؤوليتها في قيادة وتوجيه جيش الاحتلال، من شأنه أن يدفعها تلقائياً إلى

تطرح حالة
التصعيد المتواصلة
جملة من المسائل
التي تشغل بال
شعوب المنطقة،
فأجمع اليوم،
إلى هذه الدرجة
أو تلك، يشعر أننا
أمام تهديد كبير
وحقيقي، فكرة
اللهب تندرج ولا
يظهر - إلى الآن -
مخرج واضح من
سلسلة الاعتداءات
الصهيونية -
الأمريكية، وحالة
القلق العامة.

رياح الشرق تلهم «آسيان»: مرحلة انتقالية ما قبل التحول الشامل!



في قلب جنوب شرق آسيا، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية والسياسية وتحتدم النزاعات الإقليمية، اجتمع قادة «آسيان» في العاصمة اللاوسية فيينتيان، لنقاش وصياغة ملامح المستقبل، وسط بحر متلاطم من التحديات، وكان ذلك بمناسبة انعقاد القمة الرابعة والأربعون للرابطة التي تعيش فترة انتقالية وتشهد تحولات نوعية.

أحمد علي

ما هي هذه التحولات؟ وماذا جرى في القمة الجديدة؟ أسئلة سنجيب عليها بالتفصيل في هذا المقال....

الموضوعات المطروحة على الطاولة

ناقش قادة العول الأعضاء في قمة «آسيان» التي امتدت من 9 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر من العام الجاري 2024، تعزيز التعاون لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، وسط التوترات المتزايدة التي تشهدها ملفاتها الساخنة.

ومن الموضوعات الأساسية التي كانت على طاولة النقاش في القمة، هي مسألة بحر الصين الجنوبي، والنزاعات البحرية بين الصين وبعض الدول الأعضاء مثل: الفلبين وفيتنام، إذ أعربت الدول عن قلقها مما وصفته «بالتوسع العسكري الصيني» في المناطق المتنازع عليها. وبعض القادة، ومنهم رئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم، دعوا إلى تعزيز التعاون الإقليمي لحماية حرية الملاحة، وضمان الاستقرار في هذه الممرات البحرية المهمة.

كذلك، تصدرت الأزمة السياسية في ميانمار المناقشات في القمة، حيث لا تزال الصراعات الأهلية وأزمة اللاجئين مصدر قلق كبير، ولذا حاولت «آسيان» وضع حلول للتعامل مع الانقلاب العسكري المستمر منذ عام 2021، فيما بدا أن المواقف متباينة بين الأعضاء بشأن كيفية الضغط على حكومة ميانمار للتوصل إلى حل سياسي.

وإلى جانب القضايا الأمنية، بحث القادة تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، مع التركيز

على التحول الرقمي، وتطوير سلاسل التوريد الإقليمية، لتعزيز الربط بين اقتصادات الدول الأعضاء.

بماذا نادت الهند؟

أبرز التصريحات خلال القمة كانت لوزير الخارجية الهندي، الذي أكد أن «الحل السلمي هو الطريق الوحيد لحل النزاعات»، مشدداً على ضرورة الحفاظ على السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي لما فيه مصلحة منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهذه التصريحات عكست توجه الهند لتعزيز الحوار والتعاون في المنطقة بدلاً من التصعيد.

التحديات الرئيسية في آسيا

فتحت القمة والنقاشات الجارية فيها، الباب واسعاً أمام تحديات آسيا الرئيسية إلى جانب مسألتها بحر الصين الجنوبي وميانمار، فهناك تحديات أخرى تواجه آسيا، مثل: قضية تايوان التي تصاعدت التوترات حولها، بين الصين والولايات المتحدة، والتي تؤثر بشكل كبير على استقرار المنطقة. وكذلك، قضية كوريا الشمالية والتجارب الصاروخية المستمرة، التي تهدد الأمن في شبه الجزيرة الكورية، وتجذب اهتمام الدول الكبرى.

وفي الحقيقة، فإن مجمل هذه القضايا تمثل تحديات كبيرة للمنطقة، وتتطلب حلاً مرضياً للأطراف المعنية جميعها، لضمان استقرار وتقدم جنوب شرق آسيا، وعلى «آسيان» أن تسارع لتحقيق تقارب في الرؤى حول هذه الأزمات، بعيداً عن الإملاءات الغربية، ومحاولات زج الأعضاء فيها بوجه القوى الصاعدة دولياً وعلى رأسها الصين وروسيا،

بما في ذلك محاولات إنشاء «ناتو» آسيوي بوجه روسيا، وغيرها.

منذ التأسيس حتى اللحظة!

لا تُعد رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» منظمة محايدة، فقد تأسست عام 1967 بدعم قوي من الولايات المتحدة، وكانها كلاً من الصين والاتحاد السوفياتي قد انتقدا المنظمة في البداية باعتبارها أداة أمريكية. ومع ذلك، دفع التحول العالمي بالرابطة ودولها إلى التقارب مع الصين، حيث تم توقيع اتفاقية تجارة حرة بين الطرفين لأول مرة في العام 2002. ونتيجة لذلك، ارتفعت التجارة بين آسيان والصين، لتبلغ حوالي ضعف حجم التبادل مع أمريكا في العام 2021 (669 مليار دولار مع الصين بمقابل 364 مليار دولار مع الولايات المتحدة).

لاحقاً لذلك، وقّعت آسيان مع الصين اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، ودخلت التنفيذ في العام 2022. لكن وكما يبدو، فإن دول آسيان تنتهج سياسة براغماتية في التعامل مع الصين والولايات المتحدة؛ فبعد انضمامها إلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، انضمت سبع دول من المنظمة إلى المشروع الأمريكي المسمى «الإطار الاقتصادي الهندي الهادي».

وربما هذه البراغماتية ساهمت وتسهم حتى اللحظة في تجنب حدوث صراعات كبيرة في بحر الصين الجنوبي، فالتقارب الجغرافي مع الصين يفرض تحديات، وقد أظهرت الصين استعداداً لتقديم بعض التنازلات لجيرانها الأضعف في الرابطة، لكن رغم ذلك، لم تتفق دول الرابطة جميعها بشكل كامل، حول عدد من القضايا التفصيلية في الصراع الأمريكي-الصيني، حيث تستمر دول آسيان في تقييم مواقفها بناءً على مصالحها، وفي بعض الأحيان تتجاهل الولايات المتحدة إلى حد كبير.

فبالرغم من معارضة الولايات المتحدة

الشديدة لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية، لم تتجاوز دول آسيان مع هذه المعارضة؛ إذ تتشارك الدول الأعضاء في الرابطة في العديد من مشاريع المبادرة، وتعد منطقة جنوب شرق آسيا الأكثر استقطاباً للاستثمارات الصينية الضخمة في البنية التحتية، حيث يوجد أكثر من 53 مشروعاً كبيراً قيد التنفيذ في المنطقة منذ عام 2020.

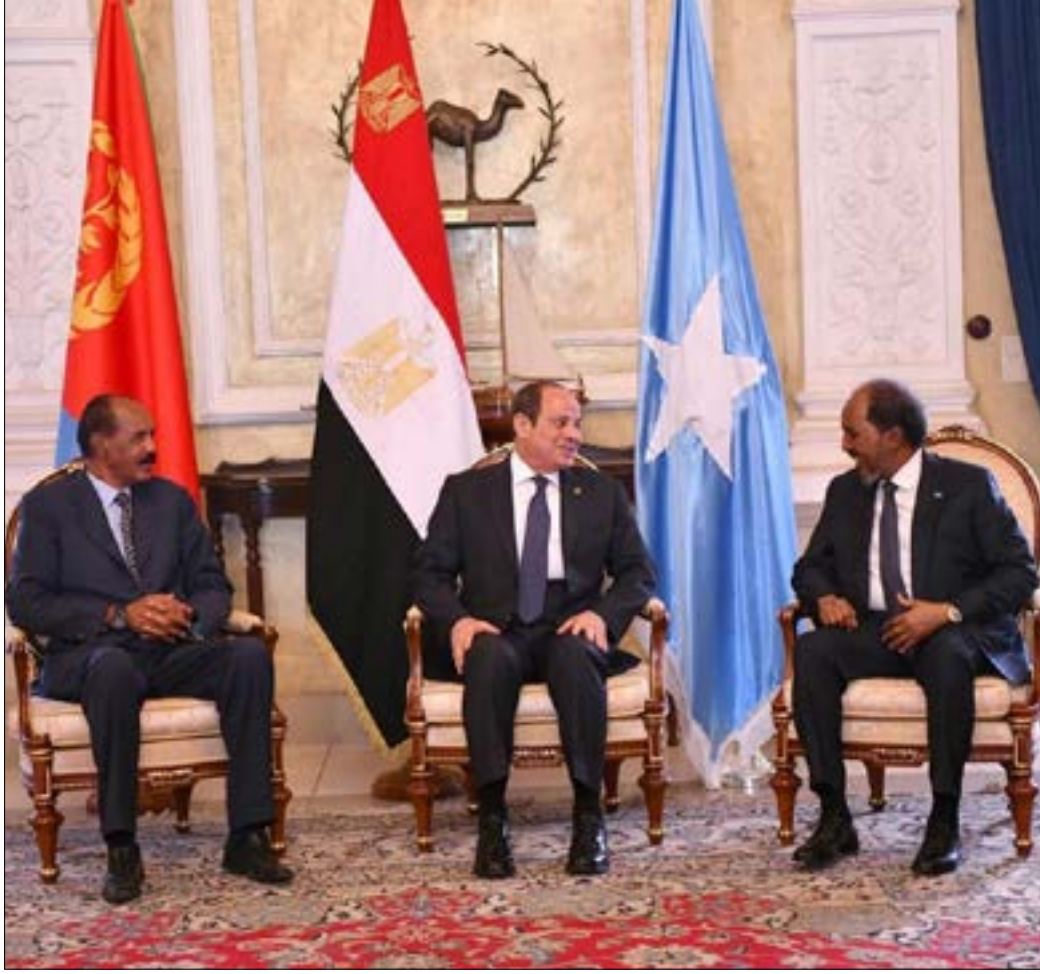
وأثمرت هذه المشاريع بشكل كبير، فمثلاً، لاوس- التي عقدت فيها القمة التي نتحدث عنها- والتي تُعد واحدة من أفقر دول العالم، استفادت من مبادرة «الحزام والطريق» بإنشاء خط سكة حديد عالي السرعة، يربط بين عاصمتها «فيينتيان» ومقاطعة «يونان» الصينية، ما قلص مدة الرحلة من 15 ساعة إلى أقل من أربع ساعات. كما لجأت إندونيسيا إلى الصين للمساعدة في بناء خط سكة حديد عالي

السرعة بين جاكرتا وباندونغ. في المقابل، ورغم محاولات أمريكا لغرض السطوة الكاملة على «آسيان»، فهي لم تستطع منع دولها من الاستفادة من هذه المشاريع، والتنسيق مع الصين، وذلك لأنها لا تملك بديلاً عملياً ينافس «الحزام والطريق» بصورة أساسية.

خطوة استراتيجية أولى

ختاماً، واستناداً إلى المعطيات السابقة كلها، يمكن القول: إن «آسيان» تعيش الآن مرحلتها الانتقالية المؤقتة، قبل أن تتحول من الغرب إلى الشرق، وذلك تحت ضغوطات التوازنات الدولية الجديدة، والتحولات العالمية الجارية بالدرجة الأولى، وانسجماً مع مصالحها الوطنية، فمحاولات الموازنة ما بين أمريكا والصين، والتركيز على قضايا التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء في المنظمة هي خطوة أولى بالمعنى الاستراتيجي، ما قبل التحول الشامل باتجاه الشرق، وذلك إسوةً بغيرها من المنظمات الدولية التي بدأت غربية الهوى، ثم ألهمها الشرق فمالت صوبه.

تفاهمات في القرن الأفريقي والتركيز على تأمين البحر الأحمر



عقدت القمة الثلاثية التي جمعت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، والرئيس الإريتري آسياس أفورقي يوم الخميس 10 أكتوبر في العاصمة أسمرة، بدعوة من الرئيس الإريتري. وقد تناولت القمة تعزيز العلاقات بين الدول الثلاث في المجالات المختلفة، إضافة إلى مناقشة الأوضاع الإقليمية، وسبل ترسيخ الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

■ كنان دويعر

أهمية القمة وتأثيراتها الإقليمية

هذه القمة تأتي في إطار الجهود الإقليمية لتخفيف حدة التوترات، وفتح قنوات جديدة للتفاهم بين الدول القرن الأفريقي ذات المصالح المشتركة. ومن خلال تعزيز التعاون الثلاثي، تسعى الدول الثلاث إلى بناء أرضية متينة من العلاقات التي تمكنها من مواجهة التحديات، بعيداً عن التدخلات الخارجية. كما أن لقاءات مصر مع جماعة أنصار الله اليمنية تشير إلى جهود مصرية لتأمين مضيق باب المندب، أحد أهم ممرات الملاحة العالمية، وذلك عن طريق التفاهم مع الحوثيين، لا الدخول في حرب معهم، كما تأمل الولايات المتحدة الأمريكية.

بالإضافة إلى ذلك، ترى مصر أن دورها في تأمين البحر الأحمر يأتي ضمن إطار أوسع من الدفاع عن مصالحها القومية، وليس فقط رداً على التحديات الإثيوبية. فالنزاعات في المنطقة، مثل: العدوان «الإسرائيلي» المستمر على غزة ولبنان، تلقي بظلالها على استقرار الملاحة في البحر الأحمر، مما يبرز دور مصر في تعزيز الاستقرار الإقليمي، في مواجهة السعي الصهيوني ومن خلفه الأمريكي في رفع درجة التوتر في المنطقة.

رغم أن التوترات الإثيوبية مع مصر من جهة، والصومال من جهة أخرى، وكانت الموضوع الأساسي الذي تناولته وسائل الإعلام، إلا أن القمة لم تقتصر على هذا الجانب فقط. فقد كانت قضية الأمن البحري في البحر الأحمر محوراً رئيسياً أيضاً، وهو ما أوضحه الرئيس المصري خلال المؤتمر الصحفي المشترك بعد القمة. وقال السيسي: «اجتمعنا اليوم للتشاور حول سبل التصدي لمخططات تستهدف زعزعة الاستقرار في منطقتنا، خاصة في القرن الأفريقي والبحر الأحمر». وأكد الرئيس المصري على ضرورة دعم الجيش الصومالي، وتعزيز الجهود الدولية والإقليمية لحفظ وبناء السلام في الصومال.

وأكد السيسي على أن البحر الأحمر يشكل شرياناً مهماً لحركة التجارة العالمية، وأن اضطرابات الملاحة البحرية فيه تشكل تهديداً مباشراً لمصالح الدول المشاطئة وللاقتصاد العالمي. وأوضح أن استمرار الأوضاع التي تسببت في هذا الاضطراب في إشارة للعدوان «الإسرائيلي» المستمر، يفرض على الدول تعزيز التعاون الإقليمي لتأمين الملاحة.

قمة إقليمية كهذه تلعب دوراً حيوياً في تخفيف التوترات، وتجنب تصعيد النزاعات القائمة. إنها نماذج للتفاهمات المحلية، بعيدة عن التدخلات الكبرى من القوى العالمية، خاصة تلك التي تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب استقرار المنطقة.

وصولاً إلى مرحلة الانفجار. ضمن هذا السياق أيضاً، يمكن قراءة التصريحات التي أطلقها زعماء المنطقة في القمة الثالثة لمنتدى حوار التعاون الآسيوي التي استضافتها قطر، والتي حضرها الرئيس الإيراني، والتي أكد فيها قادة الدول الخليجية التزامهم الحياد المطلق.

في ظل التوترات الإقليمية والدولية، تأتي القمة الثلاثية بين مصر، الصومال، وإريتريا كخطوة إيجابية نحو تعزيز الاستقرار والتعاون في المنطقة. دور هذه القمة يتجاوز التحديات المباشرة، ليشمل بناء علاقات قوية قادرة على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة، دون الحاجة إلى تدخلات من القوى العالمية الكبرى. إنها دعوة لبناء حلول إقليمية مستدامة، تراعي مصالح الدول الأفريقية والآسيوية، في وقت تتزايد فيه المخاطر.

بيلاروسيا واحتمالات توسيع الصراع في أوروبا



أي عسكري جاد، لكن استمرار القتال يطرح سؤالاً مشروعاً حول هدفه الفعلي، فمن جهة أولى يظهر وضوحاً أن أوكرانيا لا تعتمد على قدراتها الذاتية العسكرية، أو حتى البشرية، بل تحولت فعلياً إلى واجهة يجري من خلالها الصدام الغربي مع روسيا، وعلى هذا الأساس يكون الهدف الأساسي هو الاستنزاف، ورفع مستويات الضغط، لكن ذلك لا يلغي أنه مطلوب أيضاً تجهيز قوى جديدة للمعركة، إما عبر الدخول المباشر في الحرب، أو عبر دفع توسيع المساحة الجغرافية لهذا الصراع.

بيلاروسيا في هذا السياق ترتبط بشكل كبير بالأمن الوطني الروسي مثلها مثل أوكرانيا، ولذلك يمكن أن يتحول جزءاً إلى مواجهة مباشرة هدفها غربياً، وهو ما قد يدفع المسألة إلى مستوى جديد من التصعيد.

قوات قليلة من الجيش الأوكراني قادرة على إنجاز المهمة المطلوبة و«إجبار جيش بيلاروسيا على إلقاء سلاحه».

التصريح، وبالرغم من كونه صادراً عن أحد أعضاء السلطة التشريعية، وقد لا يعكس بالضرورة موقف السلطة التنفيذية، إلا أنه ينسجم مع سلوك كييف وواشنطن من خلفها، وبالرغم من أن رئيس بيلاروسيا الكسندر لوكاشينكو قلل من أهمية هذه التصريحات ووصفها بـ «الثرثرة»، إلا أنه وجه دعوة لمن يريد المحاولة، وأكد أن مغامرة من هذا النوع من شأنها أن تؤدي إلى «انهيار سلطات كييف من الناحية العسكرية».

إن الحرب في أوكرانيا، لا يمكن أن تتحول فجأة إلى نصر عسكري للجيش الأوكراني المدعوم غربياً، وهذه مسألة بديهية لا يختلف معها

يظهر مع كل يوم جديد أن خيار الولايات المتحدة هو التصعيد على المستوى العالمي، وتحديدًا بعد إشعال منطقتين في الشرق الأوسط، وفي أوروبا على الحدود الروسية، وليس من الصعب أن نلاحظ أن النشاط السياسي والعسكري الأمريكي ينصب بشكل أساسي على إدامة الاشتباك، وتوسيع دائرة الحريق قدر الإمكان.

■ عتاب منصور

ففي أوكرانيا، خرج نائب في البرلمان منذ أيام، وطرح ضرورة توسيع الحرب ونقلها إلى بيلاروسيا، أوليغ دوندا، وهو نائب عن حزب «خادم الشعب» التابع للرئيس فولوديمير زيلينسكي، قال: إنه من الضروري «نقل الحرب ليس فقط إلى مقاطعتي بريانسك وكورسك «الروسيتين»، ولكن أيضاً إلى بيلاروسيا» وادعى النائب أن

لماذا لا تنهي الولايات المتحدة



أجرى الصحفي نيم الخورشيد لقاءً مع كل من ريتشارد وولف، بروفيسور الاقتصاد الأمريكي الشهير المعروف بتحليلاته ونشاطه السياسي والإعلامي، ومايكل هيدسون، بروفيسور الاقتصاد الأمريكي الشهير بدوره والمعروف بتحليلاته وأرائه المناهضة «للدولة العميقة» الأمريكية. ناقش كل من وولف وهيدسون بشكل مستفيض الأوضاع في الشرق الأوسط، والدور الأمريكي وما يمكن أن نتوقع حدوثه. إليكم أبرز ما جاء في هذا اللقاء:

■ مايكل هيدسون وريتشارد وولف ترجمة: اوديت الحسين

● قبل أن أسأل، دعوني أعرض عليكم أرقاماً مفيدة. بلغ الإنفاق الأمريكي في 2024 لمساعدة «إسرائيل» في الصراع في الشرق الأوسط 22,76 مليار دولار، منها 17,9 مليار موجهة بشكل مباشر إلى «إسرائيل»، والبقية هي لتغطية تكاليف القوات الأمريكية التي تساعد «إسرائيل» في البحر الأحمر وفي العمليات الأخرى في المنطقة. لماذا لا تهتم الولايات المتحدة بإنهاء الصراع في الشرق الأوسط وأوكرانيا؟ ونحن نعلم أنها قادرة على القيام بذلك في كلتا الحالتين.

هيدسون: حسناً، لا تريد الولايات المتحدة وقف إطلاق النار لأنها تريد السيطرة على الشرق الأدنى بأكمله. إنها تريد استخدام «إسرائيل» كمخلب قط. كانت نقطة البداية لهذه الاستراتيجية الأمريكية هي أن الدول الغربية لم تعد قادرة على نشر جيش محلي في ظل نظام التجنيد الإجباري. فأمريكا ليست في وضع يسمح لها بنشر جيش كاف لغزو دولة، ومن دون غزو الدولة لا تستطيع أن تسيطر عليها. يمكنك أن تقصفها بالقنابل، ولكن هذا من شأنه أن يغير المقاومة، لكأن لن تستطيع السيطرة عليها.

أظهرت حرب فيتنام أن أي محاولة للتجنيد الإجباري سوف تقابل بقدر هائل من المقاومة المناهضة لهذا التجنيد في شكل مشاعر مناهضة للحرب. صحيح أن أمريكا أرسلت جيشاً صغيراً إلى العراق، وهناك 800 قاعدة

عسكرية أميركية في مختلف أنحاء العالم، ولكن هذا الجيش لم يكن جيشاً مقاتلاً. بل كان جيش احتلال دون مقاومة تذكر. الأمر مختلف الآن، كما نرى في أوكرانيا على سبيل المثال. لم يعد من الممكن اليوم أن يستمر احتلال الولايات المتحدة لدول أجنبية، في ظل التحالفات اليوم مع روسيا وإيران والصين. لهذا كان على الولايات المتحدة أن تتجأ للوسيلة الاحتياطية: الاعتماد على قوات أجنبية للقتال كوكلاء بدلاً من القوات الأمريكية. كان المثال الأول هو إنشاء «الجهاديين» الوهابيين في أفغانستان، الذين أصبحوا فيما بعد تنظيم القاعدة. أدركت الولايات المتحدة أن عليها امتلاك جيوش مستعدة للقتال حتى آخر فرد من أفرادها: آخر أفغاني، آخر «إسرائيلي»، آخر أوكراني. كان بريجنسكي هو المخطط الأعظم الذي نفذ كل ذلك. وأصبح المقاتلون «الجهاديون» بمثابة الغليق الأجنبي الأمريكي في الشرق الأوسط، بما في ذلك في العراق وسورية وإيران، فضلاً عن الدول الإسلامية التي تمتد حتى حدود روسيا. فمن ناحية، كان هناك «الجهاديون» من تنظيم القاعدة، ومن ناحية أخرى، كان «الإسرائيليون» يساهمون في إدارتهم. لقد خاضوا القتال حتى لا تضطر الولايات المتحدة إلى القيام بذلك.

دعمت السياسة الخارجية الأمريكية كلاً من «إسرائيل» وأوكرانيا، وزودتهما بالأسلحة، ورشّست قادتهما بمبالغ هائلة من المال، وزودتهما بالتوجيه الإلكتروني عبر الأقمار الصناعية في كل ما تفعلانه. لا يتوقف بايدن عن إخبار ننتياهو: «حسناً، لقد أعطيناكم للتو

مخبأً جديداً وقنابل عنقودية وقنابل ضخمة - من فضلكم أسقطوها على أعدائكم، لكن افعلوا ذلك برفق. لا نريدكم أن تؤذوا أحداً عندما تسقطون هذه القنابل». حسناً، هذا هو النفاق - إنها لعبة «الشرطي الجيد والشرطي السيئ». تظاهرت الولايات المتحدة على مدى السنوات الخمسين الماضية بأنها شرطي جيد. ينتقد رجال الشرطة السيئين الذين تدعمهم. الشرطي السيئ: داعش والقاعدة و«إسرائيل». مكن هذا الترتيب الولايات المتحدة من لعب دور «الشرطي الصالح»، وتعيين «إسرائيل» للعب دورها. قامت «إسرائيل» بتنظيم وإمداد جبهة النصرة وتنظيم القاعدة في حين تظاهر الولايات المتحدة بإدانتها. وكل هذا جزء من خطة تدعمها المؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية والأمن القومي. باختصار: «الإسرائيليون» وتنظيم القاعدة وداعش يعملون كقوات وكفيلق أجنبي لأمريكا.

● أريد أن أسألك يا ريتشارد: ما الهدف النهائي للولايات المتحدة من هذا النوع من السلوك؟ وولف: حسناً، أعتقد أن ما يحدث في أوكرانيا في هذه المرحلة لا يعدو كونه مجرد رغبة غامضة متبقية لإضعاف روسيا. الأمور لا تسير على ما يرام، لذا فإنني أتوقع أن تنتهي هذه الرغبة قريباً. في حالة «إسرائيل»، أعتقد أن مايكل محق: من المأمول أن يمنح «الإسرائيليون» الأميركيين نوعاً من النفوذ على ما يحدث في الشرق الأوسط. من دون هذا لن أفهم لماذا تسمح الولايات المتحدة لنتنياهو بفعل ما يفعل. إننا نواجه موقفاً غريباً يتمثل في أن الذين يعيشون في «إسرائيل» هم الذين يعرفون ننتياهو، وليس الأميركيين. يحاول هؤلاء تشكيل الشرق الأوسط من جديد. لكنني لا أعتقد أن هذه الخطة تسير على ما يرام. وشكوكي تتلخص في أنهم سيضطرون لإعادة النظر في كل هذا، وخاصة بعد الانتخابات، لأن الأمور لا تسير على ما يرام.

«الإسرائيليون»
والقاعدة وداعش
والجيش الأوكراني
يعملون كفيلق
أجنبي لأمريكا
وكان بريجنسكي
المخطط الأعظم
لذلك

● هل توافق على ذلك يا مايكل؟ هيدسون: حتى نفهم الأمر علينا البحث عن السياق. في السنوات الأخيرة، أصبحت السياسة العسكرية الأمريكية عدوانية إلى الحد الذي دفع دولاً أخرى إلى التكاتف ودعم حلفائها بالقوى النووية. وبالتالي، أصبحت كل دول العالم الآن مرتبطة بالدعم النووي. النتيجة هي أن التحالفات العسكرية اليوم تعني أن أي محاولة لاستخدام الأسلحة النووية ستنتهي على مخاطرة باندلاع حرب نووية شاملة من شأنها أن تدمر جميع المشاركين وبقية العالم أيضاً.

إذن ما الذي تبقى للولايات المتحدة؟ حسناً، هناك شكل واحد فقط من أشكال الحرب غير النووية التي تستطيع الدول الغربية أن تتحملها، وهو الإرهاب. ينبغي لنا أن ننظر إلى أوكرانيا و«إسرائيل» باعتبارهما البديل الإرهابي للحرب النووية. وأعتقد أن المحلل الروسي أندريه مارتياشوف أوضح مؤخراً أن هذا هو البديل للحرب النووية. هذا هو أساس خطط تغيير الأنظمة التي تتبناها الولايات المتحدة في البلدان المجاورة لروسيا والصين وغيرها من البلدان التي تنظر إليها باعتبارها خصوماً. هذا ما نراه في أوكرانيا وقبل كل شيء في «إسرائيل». الفكرة التي يتبناها الأوكرانيون و«الإسرائيليون» تتلخص في قصف المدنيين، وليس الأهداف العسكرية، بل المدنيين. إنها معركة تهدف حرفياً إلى تدمير السكان تحت مظلة أيديولوجيا الإبادة الجماعية. هذا أمر محوري تماماً. إنه ليس حادثاً عرضياً، بل هو جزء لا يتجزأ من البرنامج.

السلاح الآخر الذي تمتلكه الولايات المتحدة هو السلاح الاقتصادي. بالنسبة للولايات المتحدة: «إن السبيل إلى تجنب الحرب والإرهاب وتغيير الأنظمة يتلخص ببساطة في تجويع البلدان وإرغامها على الخضوع. إما بقطع إمداداتها الغذائية أو قطع إمداداتها النفطية. ذلك أن هذه البلدان من دون النفط

الصراع... في الشرق الأوسط وأوكرانيا؟



في الحرب في أوكرانيا. كانت الولايات المتحدة ستهاجم إيران وتقول «إننا ندافع فقط عن [إسرائيل] المسكينة الصغيرة بسبب الهجوم الإيراني». لكن الآن نفذ الإيرانيون الهجوم - دون قتل المدنيين، أولاً وقبل كل شيء قصفوا المواقع العسكرية فقط - في حين أن «الإسرائيليين» يريدون قتل الناس، ويقتلون المدنيين.

لا شك الآن، كما اعتقدت في أن بقية العالم - الصين وروسيا والجنوب العالمي والأغلبية العالمية - لن تسقط في الفخ. لقد حرم ما يحصل الجيش الأمريكي ووزارة الخارجية من القدرة على الادعاء بأنهم يردون على الهجوم الإيراني غير المبرر على «إسرائيل». حرموا الولايات المتحدة من أي ذريعة لامتلاك أي أيديولوجيا أو سياسة خارجية، باستثناء الإرهاب والتدمير وانتهاك كل قاعدة من قواعد الحرب المذكورة في القانون الدولي.

- وولف: اسمح لي يا مايكل أن أنطرق إلى شيء قلته في البداية: إن القلق في الولايات المتحدة هو حرب برية طويلة الأمد، خوفاً من أن الشعب الأمريكي لن يتسامح معها لأكثر من بضعة أشهر أو شيء من هذا القبيل. لا يستطيع «الإسرائيليون» البقاء حيث هم الآن من دون هذه الانفجارات العسكرية. لقد شهدنا حربي 1967 و1973. برز «الإسرائيليون» هذه الحروب بالحاجة إلى السلام والأمن، وهو ما لا تضمنه هذه الحروب بوضوح. إنهم يوسعون الحرب لتشمل دماراً أكبر في غزة وضد حزب الله واليمن، ولكنهم لا ينتصرون.

لم يتبق لديهم سوى إدخال الولايات المتحدة في هذه الحرب، ومع ذلك تنظر الولايات المتحدة إلى هذا الوضع وتقول: «لا نستطيع أن نفعل ذلك. ليس الأمر أننا لا نملك صواريخ بل لدينا صواريخ بالفعل. وليس الأمر أننا لا نستطيع أن نلحق قدرًا كبيراً من الضرر. بل إننا قادرون على ذلك. حسناً، المشكلة أننا لا نستطيع أن نحقق فوزاً سريعاً في هذه الحرب».

● هل يمكن للولايات المتحدة أن تشارك بقواتها لحماية أوكرانيا أو «إسرائيل»؟

هدسون: لن ترسل الولايات المتحدة قوات، لأن بإمكانك أن تتخيل كيف كان من الممكن أن يموت الكثير من الجنود الأمريكيين، سواء في أوكرانيا أو في «إسرائيل». يمكنك أن تتخيل ما قد يحدث لأي إدارة أمريكية ترسل قواتها إلى هناك. لذا لا يمكنها أن تفعل ذلك.

لقد جربوا الإرهاب وكانت النتيجة هي حشد بقية العالم ضدها. لكننا ما زلنا في وضع ما قبل الثورة. إن باقي العالم مذهول من الإرهاب الذي يراه، ومن انتهاك كل قواعد الحرب وقواعد الحضارة التي كتبتها الأمم المتحدة في بنودها الأصلية ولم تتبناها.

قد تكون الخطوة التالية استهداف الإيرانيين للقوات الأمريكية. انظروا، الحوثيون الذين تدعمهم إيران، كانوا يقصفون السفن الحربية الأمريكية بالصواريخ. حسناً، لقد اقتربت الأمور، لقد اقتربنا من أن تتورط في الحرب، ثم ستجرب سياساتك الداخلية على الاستجابة، ثم تتورط أكثر. ثم يصبح للحرب منطقها الخاص، وألياتها التصعيدية الخاصة، ولديك ما اعتقد الجميع أنك ملتزم بعدم القيام به أبداً: حرب برية في آسيا تكلفك قواتك.

أعتقد أن هناك تغييراً في الوعي، ولكن هذا التغيير كان بشكل رئيسي على الجانب العربي والفارسي. أعتقد الآن أن الإيرانيين يقولون «لا مزيد من الرجال الطيبين». لقد أوضحوا بالضبط ما يمكنهم فعله للرد. قالوا إنه إذا حاولت «إسرائيل» أو الولايات المتحدة مهاجمتهم، فسوف يحون القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وسورية، وهو ما أثبتوا بالفعل قدرتهم على تحديده والقيام به بشكل جيد للغاية. أعتقد أنهم حققوا الكثير في أذهان العالم، فقد تمكنوا من إقناع الناس بأن الولايات المتحدة كانت تحاول التحريض على الحرب خلال النصف الأخير من العام، تماماً كما كانت تحاول التحريض على روسيا

عملوا بجديّة شديدة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية كي لا يقفوا في هذا الموقف مرة أخرى. هناك مقولة مأثورة في الفكر العسكري: «الجميع يخوضون الحرب الأخيرة». أي أنك لا بد وأن تخوض هذه الحرب. فالغائز في الحرب الأخيرة يعتقد أنه وجد الرصاصة السحرية. أما الخاسر في الحرب الأخيرة فيدرك أنه لا بد وأن يفعل شيئاً مختلفاً. فتاجى روسيا الجميع بمدى قدرتها العسكرية واستعدادها العسكري. وهي تفوز بالحرب في أوكرانيا بفضل ذلك. وهذا خطأ في التقدير الأمريكي.

يحصل الأمر ذاته في الشرق الأوسط. جميع المؤامرات التي تدور رحاها الآن، سببها أنهم يأملون في أن يتمكنوا من تمويل «إسرائيل»، واستنزاف كل أعداء «إسرائيل». كانوا يأملون في فرض سباق تسلح للمنطقة، حيث يشجع النزاع بين العرب وبين المسلمين، وأينما أمكن بين الشيعة والسنة. ثم إرغام الجميع على إبرام اتفاقيات مع «إسرائيل».

لكن هناك تشابه آخر بين «إسرائيل» وأوكرانيا: زيلينسكي و نتنياهو ليس لديهما أي أمل في الانتصار. لنتذكر أن الأمريكيين لا يفهمون أن الأمر لا يقتصر على أن «إسرائيل» في حالة حرب مع حماس - التي لم تهزمها بعد في غزة - وأنها في حالة حرب مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وحزب الله في لبنان. إنها أيضاً في حالة حرب مع الحوثيين في اليمن ومع الإيرانيين الذين يدعمون هذه الجبهات. هناك أيضاً الميليشيات المقربة من إيران في العراق وسورية. هذا عدد كبير جداً من الأعداء. وقد أظهروا مؤخراً أنهم قادرون على إرسال صواريخ إلى «إسرائيل».

لا تستطيع «إسرائيل» خوض خمسة حروب في الوقت نفسه. الله وحده يعلم ما حدث لاقتصادها الذي توقف فعلياً من أجل خوض الحرب. أملها الوحيد هو استقدام الولايات المتحدة، وهو الأمل الوحيد لأوكرانيا أيضاً. إن لم يحدث ذلك ستخسر كل من أوكرانيا و«إسرائيل».

كيف تستطيع إدارة صناعاتها وتدفعها منازلها وانتاج الكهرباء؟».

في الأساس أدركت الولايات المتحدة بأن عليها توسيع نطاق السيطرة لغزو الشرق الأدنى، وغزو البلدان التي تمتلك المواد الخام الحيوية. استخدمت البنك الدولي للتأكد من أن دول الجنوب العالمي لا تطعم نفسها: «سنمنح المال لزراعة المحاصيل التصديرية، وليس للغذاء». إن الشرط الذي فرض أيضاً على دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا التي تريد أن تصبح حليفة للولايات المتحدة لم يكن يتمثل في زراعة الحبوب والأغذية، بل الاعتماد على صادرات الحبوب الأمريكية. هذا هو نوع الخطة الاقتصادية التي تتفق مع الخطة العسكرية الرامية إلى تحويل أمريكا إلى قوة تنظيمية للإمبريالية.

وولف: دعوني أتدخل هنا وأعرض عليكم بعض الاعتبارات الأخرى لأضيف المزيد من الإشارة. إنني أفهم أن العديد من القوى في المؤسسة السياسية الأمريكية تفسر انهيار الاتحاد السوفييتي باعتباره ثمرة لسياسة أمريكية طويلة الأمد شملت سباق التسلح وغير ذلك من الآليات التي لم يتمكن الاتحاد السوفييتي من تحملها. لكن لأسباب سياسية وعسكرية؛ لم يكن بوسع الاتحاد السوفييتي أن يتحمل عدم الدخول في هذا السباق، فانهيار بين متطلبات سباق التسلح النووي، وتكاليف احتلاله لأفغانستان. كما بخل هنا وهناك، ولم يتمكن من تحقيق خطة النمو الاستهلاكي التي وعد بها شعبه.

إذا كنت تعتقد أن هذا هو ما حدث، فربما تحاول أن تفهم أن ما يفعله الآن مع روسيا هو السياسة نفسها. بعبارة أخرى، إنه سباق تسلح مرة أخرى، ولكن هذه المرة ليس للقتال في أفغانستان، بل للقتال في أوكرانيا. يريدون منهم الخروج إلى هناك، وأن يتكبدوا خسائر فادحة، وألا يكونوا قادرين على إدارة كل شيء. الخطأ الكبير هنا هو عدم فهم حقيقة مفادها أن الروس كانوا مدركين تمام الإدراك لنقائصهم، وأنهم

استخدمت الولايات المتحدة السلاح الاقتصادي واستهدفت عبر البنك الدولي تجويع بلدان الجنوب العالمي وإرغامها على الخضوع

قرض للسلع المعمرة مسحوب الدسم وبفائدة مرتفعة!



تم الإعلان عن اتفاقية بين مصرف التوفير والشركة العامة للصناعات المعدنية بردي لمنح قرض لذوي الدخل المحدود «المدنيين والعسكريين والمتقاعدين» لشراء السلع المعمرة من الشركة.

ويصل سقف القرض بحسب الإعلان إلى 20 مليون ليرة، وبفائدة سنوية تصل لـ 13% على ألا تتجاوز قيمة القسط الشهري 40% من الراتب، ومدة القرض 5 سنوات، ووفق الآلية المحددة والمعتمدة لمنح قروض ذوي الدخل المحدود لدى مصرف التوفير.

القرض، والتكاليف الإضافية التي يتكبدها طالب القرض!

فنسبة الفائدة السنوية 13% تعني أن مبلغ 20 مليون ليرة كسقف للقرض ستكون فائدته المركبة الإجمالية خلال 5 سنوات بحدود 7 ملايين ليرة، على ذلك فإن إجمالي القرض مع الفائدة يصبح بحدود 27 مليون ليرة، وهو المبلغ واجب التقسيط على مدار 60 شهراً، وبقسط شهري بحدود 455 ألف ليرة!

إن الأجر الشهري، الذي نسبة 40% منه تعادل 455 ألف ليرة، يجب أن يتجاوز مليون ليرة كي يتمكن صاحبه من الاستفادة من سقف القرض!

والسؤال الذي يفرض نفسه من هو صاحب الدخل المحدود «مدني وعسكري ومتقاعد» الذي يصل أجره الشهري إلى مليون ليرة؟! وما فائدة الإعلان عن الاتفاقية بهذا السقف كون الغالبية من أصحاب الدخل المحدود عاجزين عن الاستفادة منه! فوسطى الأجر للغالبية من أصحاب الدخل المحدود، باستثناء المتقاعدين، بحدود

تفسير الاتفاق يتلخص بالآتي:

شركة بردي تريد بيع جزء من منتجاتها من السلع المعمرة.

مصرف التوفير يريد استثمار جزء من فائض السيولة المعد للإقراض لديه، وبمعدلات الفائدة السنوية المعتمدة من قبله.

بردي تبيع سلعها المعمرة بأسعارها المتضمنة هامش ربحها، ومصرف التوفير يمول عملية البيع ويقسط القيمة مضافاً إليها الفوائد.

الشريحة المستهدفة من الاتفاق، أصحاب الدخل المحدود «المدنيين والعسكريين والمتقاعدين»، ستستفيد افتراضاً من عملية التقسيط لشراء إحدى السلع المعمرة من إنتاج بردي، متحمليين هامش الربح والفوائد.

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن نسبة الفائدة المحددة أعلاه على القرض تعتبر كبيرة جداً، خاصة أن المستفيدين المفترضين من القرض هم أصحاب الدخل المحدود «المدنيين والعسكريين والمتقاعدين»، مع عدم إغفال صعوبات الآلية المعتمدة لمنح

مدفأة كهربائية بأحسن الأحوال، فأجر هؤلاء 300 ألف ليرة شهرياً، ونسبة 40% منها هي 120 ألف ليرة، وبالتالي فإن سقف القرض بالنسبة لهؤلاء بالكاد يغطي قيمة إحدى السلع السابقة!

ولعله من البديهي والواضح أن المشكلة الأساس بكل ما سبق عن عدم التمكن من الاستفادة من سقف القرض مسحوب الدسم أعلاه، بل ومن كل القروض المعلن عنها، كانت وما زالت بالأجور الهزيلة لأصحاب الدخل المحدود «المدنيين والعسكريين والمتقاعدين»، والتي لا تتحمل الاقتطاعات الشهرية مقابل القروض، بغض النظر عن نسبة الفوائد أكانت مرتفعة أم منخفضة!

400 ألف ليرة، ونسبة 40% منه تعادل 160 ألف ليرة، على ذلك فإن سقف القرض بالنسبة لهؤلاء الغالبية لن يتجاوز 5,5 ملايين ليرة بأحسن الأحوال، ومع فائدته يصبح بحدود 10 ملايين ليرة، وهو ما يمكن هؤلاء من شراء منتج واحد أو منتجين على الأكثر من منتجات بردي، وربما يكون البراد، كسلعة معمرة مطلوبة أكثر من غيرها، خارج قائمة الاستفادة، فإذني سعر للبراد الأسري 13 قدم بحدود 6 ملايين ليرة بحسب نشرة أسعار منتجات شركة بردي!

أما عن المتقاعدين فالحال بالنسبة لهم ربما لن يتجاوز إمكانية تقسيط مكواة أو خلاط أو

خبر عام وتعليق هام... منع المولدات الصغيرة في الشعلان والشخوص للكبيرة!



قطع على أحد الكوابل الضوئية داخل سورية.

تعليق: اللي بيقرأ «عبارة تأثر جودة» بيخطر بباله انو القصة صغيرة وحدث عابر بيمر... بس كل الناس بتعرف انو النت منعدم الجودة من زمان... لك من أيام قصة القرش... بتذكرو... ولوووو شو قديمة هالقصة المستمرة بعناوين مختلفة كل مرة!!

يقول الخبر: احتلت سورية المرتبة الأولى بين الدول العربية في تصنيف الأظعمة على موقع «TasteAtlas» العالمي لعام 2024، إذ تم توثيق العديد من الأطباق السورية على المنصة.

تعليق: ههههه... يعني ما منعرف لازم نفرح ولا نبكي ع بالخبر... هي أول مرة بتحتل سورية المركز الأول... وباريت ع شغلة عليها القيمة... لأن ع بقية الشغلات المهمة ترتبنا دائماً بالمواقع الأخيرة... يعني القصة بداهة زفرة

600 مليار ليرة ولا يوجد إمكانية لدى المحافظة لتنفيذ ذلك والشوارع التي تمت إنارتها تمت بالتشاركية بين المجتمع الأهلي والمحافظة. تعليق: يعني بكل راحة ضمير المحافظة بتعلن تخليها عن مهامها... وبتعمر ع قلبهم بالمبالغ الكبيرة كمان مشان بيقلو من تم ساكت ع حقوقهم... لك في اكثر من هيك ظم وفجاجة!!

يقول الخبر: غرفة تجارة دمشق: ارتفاع أسعار الزيوت النباتية سببه الأوضاع الراهنة!

تعليق: ليش القصة وقفت ع ارتفاع أسعار الزيوت النباتية وبس... لك كل الأسعار ارتفعت بالسوق... من جزرة البقدونس وجر... وقصة الأوضاع الراهنة صارت ذريعة جديدة للنهب والاستغلال... وأصلاً ما عادت راهنة صارت قديمة وبابئة كان!

يقول الخبر: السورية للاتصالات: تأثر جودة الإنترنت نتيجة حدوث

يقول الخبر: محافظ دمشق: المجتمع المحلي بأغليته رفض إحداث مرآب طابقي تحت حديقتي المدفع والسبكي، وبالتالي فإن المكتب التنفيذي مع رأي الأهالي بالغاء طرح المرآب الطابقي تحت هاتين الحديقتين. المتحاورون قرروا بالأغلبية منع المولدات الصغيرة ضمن المحال في سوق الشعلان والشخوص إلى المولدات الكبيرة التي تغطي معظم المحلات، وبالتالي نحافظ على الشروط البيئية والضجيج والتلوث.

تعليق: هلا الحكي عن إلغاء المرآب الطابقي تحت الحدائق إيجابي وانشالله يستمر... بس تعودنا انو وقت بيجي مستثمر محظي بتم غض الطرف عن رأي المجتمع المحلي بكل سهولة... وهاد بينطبق تماماً ع قصة المولدات اللي تقرر منعها هلا بقرار الأغلبية... وطبعاً كرمال مستثمري مولدات الأمبير بالمنطقة!!

يقول الخبر: محافظة دمشق: إنارة دمشق بالطاقة البديلة، يحتاج إلى

تعليق: يعني لو كان سعر الفروج أعلى كانت الناس اشترت لحم الغنم... لك من زمان نسيت الناس اللحم الأحمر بسبب سعره... والمصيبة انو وقت بيرتفع سعر الفروج بتصير محرومة من كل اللحوم... يعني لا بيضة ولا حمرا!!!

طويلة وما بتخلص لأن الناس جوعانة للأطعمة وقصة التصنيف آخرهما!! يقول الخبر: قال رئيس جمعية اللحامين بدمشق معتز العيسى إن انخفاض أسعار اللحوم الحية من الأغنام سببه قلة الطلب على اللحوم الحمراء ورخص لحم الفروج.

نرسييس على هيئة «ناشط»

يصدر بعض النشطاء على وسائل التواصل ذواتهم كخبراء وعارفين ويصل بهم الأمر أحياناً إلى اعتبار أنفسهم مصدراً للإلهام لا يجوز النقاش فيما يطرهونه أو التشكيك في صحته ومصداقيته.

إيمان الأحمد

يوئد الاقتراب من المركز نوعاً من النرجسية، وقد ظهر الإعلام الغربي على مدى عقود ما كانت تطرحه المؤسسة الفكرية الغربية من نظريات حول «العصر الأمريكي» والتعبيرات المختلفة عنه، بدءاً من مفهوم المركزية الغربية، ووصولاً إلى النموذج الغربي «الأمريكي خاصة» في الحياة والتفكير وغيرها.

ولا تعني النرجسية هنا فرط الأنانية بل تتعداها إلى حالة من الفردية المفرطة والانغلاق على الذات فتصبح صورة الذات هي الوجهة الأساسية لها ومثلها الأعلى، يشبه في ذلك نرجس أو نرسييس في الأساطير اليونانية، وكان صياداً اشتهر بجسماله وبغروره الشديد لدرجة كان يصيد فيها كل من يتقرب منه، ولاحظت الآلهة نرسييس تصرفاته فعاقبته بأن أخذته إلى بحيرة رأى فيها انعكاس صورته على صفحة الماء فأسرت صورته من شدة إعجابه بنفسه فجلس يتأملها حتى مات. يمر كثير من الناس بهذه الحالة في مرحلة ما من حياتهم، وغالباً ما

يتخطونها عبر الاصطدام بالواقع فيتخلصون من أوهامهم الذاتية. ولكن بالنسبة للنخب الغربية العالمية التي روجت لفكرة الفردية وضخمت مفهوم الأنا والذات ومن خلفها الطغمة الحاكمة ما زالت تعتقد واهمة بإمكانية استمرار سيطرتها على العالم ومقدراته وثرواته، رغم تراجعها الواضح وانحسار قوتها في كثير من المناطق وتغير موازين القوى في غير صالحها وظهور منافسين وازنين أمامها. يتراجع الأمريكي بشكل مضطرد،

من أفغانستان إلى العراق مروراً بحرب تموز في لبنان إلى أوكرانيا والحرب على غزة ولبنان مؤخراً. ومع ذلك يحاول الحفاظ على صورة المنتصر مستخدماً كل الوسائل المتاحة لديه والتي يعبر عنها من خلال إعلامه المتحكم به بشكل واضح. ولأن ثقافة الطغمة الحاكمة تصبح سائدة، لا يسلم من هذه الأوهام إلا القليل. يفسر ذلك إلى حد ما يديه بعض نشطاء التواصل الاجتماعي في الغرب من عصاب نرجسي فيما يتعلق بقضايا المنطقة كالقضية الفلسطينية وفكرة المقاومة والاحتلال الصهيوني وحرب الإبادة على غزة وغيرها. وإذ يتبني هؤلاء

السردية الغربية لما يحدث، إلا أن هناك من يقابلهم من مؤيدين لقضايا الناس المحقة وهم كثر ويتزايدون يوماً بعد آخر. لكن ما يلفت الانتباه هم بعض أبناء المنطقة الذين سخروا أنفسهم طواعية لخدمة العدو والتماهي مع ما يتناسب مع الدعاية الصهيونية الهادفة إلى كسر وتفجيت جبهة التضامن العالمي مع فلسطين. يصدرون أنفسهم كنشطاء ونخب... وغيرها من المسميات، يظن هؤلاء أنهم جزء من الصورة الكبرى التي يحاول «نرسييس» الغرب تصديرها عن نفسه، ولكنهم ينسون أو يتناسون أنهم ليسوا سوى أدوات سيجري رميها بعد انتهاء صلاحيتها.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



من ذكريات حرب تشرين على العدو الصهيوني في عام 1973



«دبلوماسية الأفلام»

تقوم روسيا بتطوير صناعة الأفلام بالتعاون مع بلدان الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، وأكدت وزيرة الثقافة الروسية أولغا ليويموفا أن الوزارة تخطط لإضافة 6 مجالات جديدة إلى الإنتاج السينمائي المشترك مع دول أجنبية، بحلول عام 2030 وأن آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا هي المناطق الواعدة لها، حيث تم إبرام 12 اتفاقية مع 17 دولة في هذا المجال حتى الآن.

وأوضحت الوزيرة: «في المتوسط، يبيع المصدرون الروس المشاركون في فعاليات مؤسسة «روسكينو» السينمائية كل عام حقوق أكثر من 50 فيلماً روسياً، وبحلول عام 2030 سيتضاعف هذا المعدل، ولتحقيق ذلك قامت المؤسسة بإنشاء مشروع Content points».

وأكدت الوزيرة: «نحن نولي اهتماماً كبيراً لدبلوماسية الأفلام. ومنذ بداية عام 2022 بدأت مؤسسة السينما العمل على تجهيز السفارات الروسية والبيوت الروسية» مراكز العلوم والثقافة سابقاً» بكل ما هو ضروري للعرض المنهجي للأفلام الروسية الحديثة بحلول نهاية العام، حيث سيفتح نهاية العام الجاري 12 من دور السينما خارج روسيا، ومن المقرر تجهيز 75 داراً للسينما بحلول عام 2030.



«الفنون... المقاومات وإعادة بناء المستقبل»

افتتحت الدورة السابعة من تظاهرة «جو تونس»، في 9 تشرين الأول الجاري والمستمرة حتى 9 تشرين الثاني المقبل في العاصمة تونس تحت عنوان «الفنون، المقاومات وإعادة بناء المستقبل»، بمعرض فردي للثنائي باسل عباس وروان أبو رحمة، تحت عنوان «فلسطين أم كل المقاومات، الأغنية هي النداء والأرض تنادينا»، الذي يبين ممارسات الاحتلال من أجل محو التاريخ الفلسطيني وتهجير السكان، مستخدماً فنون الفرجة والغناء والرقص للتأكيد على أن الثقافة والذاكرة والهوية أدوات مقاومة هامة.

وتتداخل الإيقاعات الإلكترونية والمواد الأرشيفية والصور الفريدة والنصوص الشعرية في هذا المعرض الفريد الذي يسلط الضوء على التفاعلات العميقة بين التراث الثقافي والهوية الفلسطينية.

ويعالج بمهارة المعجم البصري المعقد لوسائل الإعلام الغربية من خلال تفكيك السرديات الاستهلاكية وتشكيل صور جديدة تبدو مقسمة ومفككة، مشيرة إلى الانفصال السياسي والتهجير وتقسيم أرض فلسطين. وتنضيف الدورة الحالية 9 معارض، و9 عروض أداء و9 لقاءات حوارية، بالإضافة إلى أكثر من 60 فناً من دول «جنوب العالم».

فلسطين أمنا كلنا

ثمة مقولة واقعية تؤكد أن كل شيء يحمل بداخله نقيضه، كذلك هي الحياة والموت يحمل كل منهما في باطنه الآخر، فمن رحم الموت تكون الحياة. يبدو الموت وقحاً أحياناً، ومخيفاً أيضاً، فخوفنا من الموت يرجع إلى خوفنا من الخسارة التي يحملها.

إيمان الخياط

على أحد جدران المعرض الوطني في لندن عاصمة بريطانيا، عُرضت لوحة «الأمومة» لبابلو بيكاسو، وهي واحدة من أهم أعمال الفنان الإسباني الشهير، تعود إلى عام 1901. ومؤخراً قام ناشطان مؤيدان للقضية الفلسطينية بتغطية هذه اللوحة بالذات بصورة لأم من قطاع غزة وطفلها الجريح، أمام كاميرات المعرض وزواره.

وتظهر مقاطع الفيديو التي تداولتها وسائل التواصل الشبابين: جاي هالاي «23 عاماً»، ومونداي مالاي روزنفلد «21 عاماً»، وهما ينشران صورة الأم الغزية ويلصقانها لفترة وجيزة على الزجاج الذي يغطي لوحة بيكاسو، فيما هتف الشاب: «فلسطين حرة». أثناء قيام الحارس بدفعه خارج المعرض. بينما أراقت الشابة طلاء أحمر على أرضية المعرض وجلست كاشفة عن قميص مكتوب عليه «أوقفوا تسليح إسرائيل»، ثم صرخت بصوت عال: «المملكة المتحدة متواطئة في الإبادة الجماعية، تُستخدم الأسلحة التي يتم تصنيعها في المملكة لقتل الأطفال الفلسطينيين وأمهاتهم وعائلاتهم». وهنا بدأ حارس ثان في استدعاء جهاز الاتصال اللاسلكي الخاص به وطلب من الزوار مغادرة الغرفة.

«الأمومة» في مواجهة أم غزية

تحمل رمزية ما قام به هذان الناشطان الكثير، فالصورة التي ألصقها الناشطان على الزجاج الوافي للوحة بيكاسو «الأمومة» احتجاجاً على حرب الإبادة الصهيونية الجماعية والمستمرة منذ عام ضد الفلسطينيين هي صورة التقطها الصحفي الفلسطيني علي جاد الله، وتظهر فيها أم جريشة تبكي وهي تحتضن طفلها الملطخ بالدماء في مستشفى في غزة بعد غارة إسرائيلية. لم يفت المتحف التأكيد على إجراءاته ضد تصرف الشابين، وقال لوكالة «فرانس برس»: «حضرت الشرطة وألقت القبض على الاثنين والغرفة مغلقة حالياً ولم يلحق أي ضرر بأي من اللوحات». ولم يصدر عن المتحف ولا عن وسائل الإعلام الغربية التي نقلت الخبر أي تعليق عن حق الشابين في التعبير عن رأيهما ولا حتى عن حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان والديمقراطية و... إلخ من تلك الديباجات التي أتخذتنا بها هذه الوسائل على مر عقود من الزمن.

ليسوا مجرد أرقام

تنقل الأخبار القادمة من غزة مؤخراً أخبار



الغذائية على مليون فلسطيني في شهر آب وعلى مليون و400 ألف فلسطيني في شهر أيلول.

رسالة القطاع الصحي إلى بايدين

نشر تسعة وتسعون أمريكياً من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين تطوعوا في قطاع غزة رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بايدين والنائبة هاريس، قدروا فيها أن عدد الشهداء الحقيقي في قطاع غزة تجاوز 118908، أو ما يقارب 5,4% من سكان غزة.

وأشار هؤلاء إلى كثرة عدد المصابين والجرحى، خاصة في القطاع الصحي وعمل الإغاثة سواء من الفلسطينيين أو من المتطوعين الدوليين، حسب ما ورد في رسالتهم، وطالبوا بوقف إطلاق النار من خلال وقف إمدادات الأسلحة إلى الكيان الصهيوني: «من الضروري فرض وقف إطلاق النار من خلال إنهاء الدعم العسكري لإسرائيل ودعم حظر الأسلحة الدولي المفروض على إسرائيل».

بين اليقين والشك!

يعتقد كثيرون، عن حسن نية أو العكس، أن ثمة تفارق في المواقف بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. وأن النخبة الحاكمة فعلياً في الغرب عموماً وأمريكا خصوصاً ليست راضية عما يجري في الشرق الأوسط. ولكن حقائق الدعم الغربي للكيان بكل أشكاله تظهر بطلان هذا الاعتقاد. وقد أدركت الشعوب الغربية ذلك، الأمر الذي حدا بهم إلى التضامن وتأييد مظلومية الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة كما فعل الشبان أمام لوحة بيكاسو. ولكن لا يزال لدى البعض ممن حولنا من يظن أنه يمكن «تحييد الأمريكي أو إقناع الصهيوني»، ما زال في نفوس البعض شك بالمقاومة وإمكانية انتصارها، وأوهام بعجزه أمام جبروت المحتل ومن يقف خلفه، وسواء وعى ذلك أم لم يعه، فإنه موضوعياً يخدم عدواً صار عبئاً على البشرية كلها، في لحظة تاريخية نوعية يمكن فيها الانتصار على هذا العدو.

وعديدة بعدد الشهداء والعائلات الفلسطينية التي فقدت أحداً من أفرادها والجرحى والمصابين، فلكل إنسان بهذه الحياة قصته الخاصة كما أنه له قصة موته الخاصة.

أطفال غزة

تكشف الحروب عن قبحاتها كل يوم، وتكشف عن قباحة من يطلبها ويتخفى خلفها هرباً من أزماته التي يعتقد ألا حل لها سوى بالحروب، وتكشف الحروب أيضاً قباحة من يموتها ومن يرتكب إثم إشعالها واستمرارها.

الحرب قبيحة، لا تحاول إخفاء وجهها الكريه بل تعتمد على إظهار أقصى ما يمكن من البشاعة في يومياتها المباشرة، خاصة عند الطرف المهزوم فعلياً، لتتويه الهزيمة وتصديرها على أنها انتصار، لذلك فقط يوغل العدو الصهيوني بكل ما لديه من وسائل بارتكاب أقصى درجات القتل والإجرام والتكثيف بالناس أحياء وأمواتاً.

ولم يسلم منه أحد، لا البشر ولا الحجر، متجاوزاً بهمجيته ووحشيته كل الأعراف البشرية الخاصة بالحروب سابقاً، ولم يسلم منه لا النساء ولا الأطفال ولا حتى الأجنة التي لم تولد بعد! فقد كشف المستشار الإعلامي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في غزة عدنان أبو حسنة، مؤخراً، حدوث تغيرات خطيرة خلال عام من الحرب على المستوى البنوي والجيني بالنسبة للأطفال المولودين في قطاع غزة. وأكد أن الأطفال يولدون في قطاع غزة قصار القامة وناقصي الوزن، وهذا لم يحدث منذ عام 1948، وأن غالبية العائلات في القطاع تتناول وجبة واحدة كل يومين مما يشكل خطراً على حياتهم خاصة على الأطفال والأمهات، بسبب الحصار المشدد عليهم منذ تشرين الأول الماضي والذي سبب نقصاً في المساعدات، خاصة الغذائية، وغياب لكثير من البضائع الأساسية التي يحتاجونها كالأدوية ومواد التنظيف والألبسة وغيرها.

كما حذر أبو حسنة من انتشار المجاعة سواء في شمال قطاع غزة أو جنوبه، لأن الوكالة حسب تصريحه، لم تتمكن من توزيع الحبوب

الموت والإصابات البشرية هناك، كما كانت في بداية الحرب لكن هذه المرة مع بعض الفروق، فحيث كانت تأتي بأسماء الشهداء وعائلاتهم ومناطق استشهادهم والكثير من التفاصيل لما يحدث، تأتي اليوم الكثير من الأخبار المبثورة، مع اتساع رقعة الحرب وتعدد جبهاتها، وعدم تمكن ناقلتي الخبر عن رصد كل الحالات بحيث تحول الناس من لحم ودم إلى مجرد أرقام، يكفي أن تقرأ هذا التصريح الصادر عن وزارة الصحة في غزة في يوم واحد:

«وزارة الصحة في غزة: ارتكب الاحتلال 4 مجازر في قطاع غزة خلال الـ 24 ساعة الماضية، وصل منها إلى المستشفيات 61 شهيداً و231 جريحاً، ليرتفع عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي المتواصل على القطاع لليوم الـ 371 إلى 42126 شهيداً و98117 جريحاً»

هذا غيض من فيض، خاصة بعد العدوان الأخير على لبنان، رغم محاولات كثير من الصفحات والمتابعين إظهار الجانب الإنساني وتناول قصص الناس اليومية وتفاصيل حياتهم وما يحدث لهم وتوثيق ذلك بالصور والفيديوهات وغيرها.

قصة زمزم

وزمزم هذه طفلة فلسطينية نزحت برفقة عائلتها إلى جمعية تأهيل المعاقين في جباليا مع إعلان الاحتلال عملية عسكرية شمال القطاع، وماهي إلا ساعات حتى وجدت نفسها محاصرة بأليات الاحتلال ومعهم العشرات من العائلات محاصرين ومهددين بالموت، كما ورد في الفيديو الذي نقل قصتها وصوتها بعد أن تمكنت من الاتصال من تحت الأنقاض لتطلب المساعدة. الطفلة ذات الـ 15 ربيعاً فقط اضطرت لتكفين والدتها التي لفظت أنفاسها أمامها تصرخ باكية بلهجة غزاوية: «أنا كنت أمي بايدي... شوفتها بأخر أنفاسها ومقدرتش أعمل إشي...» وكان جيش الاحتلال قد استهدف مركز الإيواء هذا بشكل مباشر بمن فيه، بينما فقدت الطفلة والديها وشقيقها وتمكنت من النجاة بأعجوبة لتحتكي قصتها.

قصة زمزم هذه واحدة من قصص كثيرة

أراقت الشابة طلاء
أحمر على أرضية
المعرض وجلست
كاشفة عن قميص
مكتوب عليه
«أوقفوا تسليح
إسرائيل»